Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 2 | No. 2 | Page 346 – 376 | 2024 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

التواجد العسكري السعودي والإماراتي في اليمن
وفقاً للنظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية

Identify the Saudi and Emirati presence in Yemen, according to the theories of realism and dependency in international relations

حسين محمد حسين مطهر

باحث – مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية

جامعة صنعاء – اليمن

Hussain Mohammad Hussain Motahar

Researcher - Center for Political and Strategic Studies - Sana'a University - Yemen

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على التواجد السعودي والإماراتي في اليمن، وفقاً لنظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية، من خلال احتلالهما العسكري لبعض المحافظات والموانئ والجزر، والوقوف على خلفية الاطماع السعودية الإماراتية في الأراضي اليمنية، وقد استخدمت الدولتين النظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية لتكريس تواجدهما العسكري في اليمن، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصلت الدراسة لنتائج أهمها: التواجد العسكري للنظامين السعودي الإماراتي في الأراضي اليمنية يكشف عن أطماع استعمارية تخالف ما تم إعلانه، ومخالف لمبادئ العلاقات بين الدول، تم تطبيق نظرية الواقعية كقوة مادية لهذا التدخل، وأيضاً نظرية التبعية لتنفيذ اطماعها وما تمليه عليهما القوى الخارجية.

الكلمات المفتاحية: التواجد السعودي الإماراتي، التبعية، الواقعية، العلاقات الدولية.

Abstract:

This study aims to identify the Saudi and Emirati presence in Yemen, according to the theories of realism and dependency in international relations, through their military occupation of some Yemeni provinces, ports, and islands. The study also examines the background of the Saudi and Emirati interests in the Yemeni territories. The two countries used the theory of realism and the theory of dependency in international relations to justify their military presence in Yemen. Furthermore, the study adopted the historical methodology and the content analysis approach.

As findings showed, the military presence of the Saudi and Emirati regimes in the Yemeni territories reveals colonial ambitions that contradict what has been declared and violate the principles of relations between states. The theory of realism was applied as a material force for this intervention, and the theory of dependency was also applied to implement its ambitions and what is dictated by external forces.

The study is divided into an introduction that includes the methodological framework of the study, and four chapters, as follows:

- **Chapter One:** The Origin and Development of the Theory of Realism and the Theory of Dependency.
- **Chapter Two:** An Approach between Realism and Dependency and the Saudi and Emirati Military Presence.
- **Chapter Three:** The Saudi Military Presence in Yemen.
- **Chapter Four:** The Emirati Military Presence in Yemen.

Keywords: Saudi-Emirati presence, dependency, realism, international relations**.**

المقدمة:

يُشكل الموقع الإستراتيجي لليمن ساحة للصراع السياسي بين القوى المحلية والإقليمية والدولية منذُ القدم، وفي سنة 2011م اندلعت ثورة مطالبة بإسقاط نظام علي صالح، الذي تنحى في إطار اتفاقية توصل اليها مع مجلس التعاون الخليجي، وكانت بداية التدخل السافر للسعودية والإمارات في إطار ما يُعرف بـ"عاصفة الحزم" سنة 2015م، والتي فتحت للتدخلات الإقليمية والدولية، كما أدت التدخلات الخارجية وتبعية القوى المحلية الى إطالة أمدّ الحرب، وأدت في نهاية المطاف الى انهيار الدولة اليمنية. ومنها تبرز أهمية الدراسة في إدراك مخاطر التدخلات

الخارجية في عدم استقرار اليمن، واحتلال بعض اجزاءه.

وتُعد هذه الدراسة مقاربة نقدية تحليلية تبحث في تواجد النظام السعودي والنظام الإماراتي في الجمهورية اليمنية، في ظروف التحولات في المشهد السياسي اليمني، وتسعى الدراسة إلى بحث العوامل والمتغيرات التي ساهمت في ضبط إيقاع العلاقات بين هاتين الدولتين واليمن، من منظور نظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية، وذلك من خلال تعقب الحركة التاريخية لتواجد الدولتين العسكري في مرحلة العدوان وحتى الوقت الحاضر.

وتبرز أهمية الدراسة في أن السعودية والإمارات تعدان اللاعب الأبرز في الحرب اليمنية المستمرة لما يقارب عشرة أعوام، مخلفةً أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفيما يبدو أن واقع الحرب والسلم بلا أفق يحد من انهيار "الهدن" الهشة والمحافظة على ما تبقى من الوحدة الوطنية والُلحمة اليمنية.

ولهذا سعت الدراسة لتسليط الضوء على التواجد العسكري السعودي والإماراتي في اليمن، في ظروف التحولات السياسية الهامة وفقاً للتوجه الواقعي والتبعية، حيث برز التواجد العسكري السعودي والإماراتي بوضوح ليعكس مسار التحول نحو توجه يمكنّهما من الاحتفاظ بنصيب كبير في التحكم بمجرى الاحداث، وهذا يساهم في تفسير استمرار الحرب الدائرة في اليمن لضمان نفوذهما وحماية مصالحهما، برغم الآثار المأساوية والكارثية الناجمة عن الحرب التي لم تضع أوزارها بعد، رغم توقف العدوان العسكري واستمرار الحصار الاقتصادي.

وتمت هذه الدراسة وفقاً للإطار المنهجي التالي:

اولاً- مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية تفسير التواجد العسكري السعودي الإماراتي في اليمن، وقد كان التفسير منطلقاً من النظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية.

ومن واقع الوجود العسكري الأجنبي في دول الخليج وسواحل البحر الأحمر، ودول القرن الإفريقي وتأثيره على صعيد الأمن الإقليمي والقومي معاً، تبرز المشكلة لخطورة تواجد القواعد العسكرية في البحر الأحمر والقرن الإفريقي، وتواجد القواعد العسكرية السعودية والإماراتية في اليمن.

لقد تعرضت المنطقة لمتغيرين رئيسيين أثرا على أمنها القومي بشكل كبير، وهما:

المتغير الأول: قيام نظامين عربيين تابعين ومرتهنين طبقاً لنظرية الواقعية والتبعية لأمريكا وإسرائيل، هما: السعودية والإمارات.

المتغير الثاني: تواجد العديد من القواعد الأجنبية في سواحل الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر ومنها اليمن.

لقد سعت الدولتان باستخدام إمكانياتهما لتقديم العون (المشبوه) السياسي والاقتصادي والعسكري للدول المطلة على البحر الأحمر، بدعم لوجستي أمريكي وبريطاني "واسرائيلي" في القيام ببناء قواعد عسكرية ومطارات حربية في اليمن، لتحقيق أهدافها، وتنفيذ سياسة الرباعية الدولية (أمريكا وبريطانيا والإمارات والسعودية) ومن خلفهما "إسرائيل".

وانطلقت الدراسة من وجود مشكلة بحثية تمثلت في التواجد العسكري السعودي الإماراتي باحتلال بعض الأراضي والموانئ والجزر اليمنية، وسعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات البحثية الآتية:

1- ما مدى التواجد السعودي والإماراتي في اليمن؟

2- لماذا أستغل النظامين السعودي الإماراتي حربهما على اليمن لتبرير تواجدهما العسكري؟

3- ما هي مبررات التواجد العسكري السعودي الإماراتي في اليمن؟

ثانياً- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية والعملية في الآتي:

1- الأهمية النظرية: تتميز الدراسة بأهمية كبيرة، وذلك لأنها تتناول موضوعاً ذا أهمية كبيرة، وهو التواجد العسكري السعودي الإماراتي في اليمن، وتكمن أهمية الدراسة في جدتها بالنسبة للدراسات اليمنية، حيث تتناول موضوعاً جديداً يطرح لأول مرة في هذه الدراسات_ حسب علم الباحث_؛ إذ تحلل الدراسة الاعتبارات التبعية والواقعية لتواجد السعودية والإمارات في الأراضي اليمنية، بل واحتلال بعضها، وبناء القواعد العسكرية فيها، وتمثل بذلك أول محاولة نظرية، حيث أن عدد الدراسات التحليلية الموضوعية التي تناولت التواجد السعودي والإماراتي في عمق اليمن طبقاً لنظريات علمية قي العلوم السياسية والعلاقات الدولية – بصفة عامة – لا يزال محدوداً للغاية وغير مطروق كثيراً من جانب دارسي العلوم السياسية والعلاقات الدولية اليمنية وغير اليمنية.

2- الأهمية العملية: تتمثل في أن هذه الدراسة وضحت التواجد العسكري على ارض الواقع، وتنبه متخذي القرار الى خطورة هذا التواجد والاطماع في الأرض اليمنية وجزرها وموانيها، وهذا التواجد العسكري مخالف للعلاقات الدولية بين الأمم، كما تكمن أهمية الدراسة العملية في الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها والموجهة إلى الجهات ذات العلاقة، وذلك من أجل وضع إستراتيجية لمكافحة هذا التواجد العسكري وما يمثله من أطماع للدول الإقليمية والدولية.

ثالثاً- أهداف الدراسة

1- التأصيل النظري للنظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية.

2- مناقشة كيفية تطبيق هاتين النظريتين على التواجد العسكري في اليمن.

3- تفسير التواجد العسكري السعودي والإماراتي في اليمن، وفقاً لنظرية التبعية والنظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

4- التعرف على التواجد السعودي في بعض المحافظات والموانئ والجزر اليمنية.

5- معرفة التواجد العسكري الإماراتي في بعض المحافظات والموانئ والجزر اليمنية.

رابعاً- منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التواجد العسكري السعودي والإماراتي في اليمن، وفقاً للنظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية، كما استخدمت المنهج التاريخي الذي يهدف إلى دراسة الابعاد التاريخية لما حدث في اليمن من التواجد العسكري، ولدراسة تطور النظرية الواقعية ونظرية التبعية وتطبيقاتهما على التواجد العسكري السعودي الإماراتي في اليمن، ويتضمن ذلك دراسة الأحداث التأريخية التي أدت الى هذا التواجد.

خامساً- الدراسات السابقة

بالعودة إلى عدد من الدراسات السابقة، نلاحظ أن دراسة الظاهري (2023)، هدفت إلى التعرف على ظاهرة تملك السلطة السياسي، ومعضلة الركون للخارجي والاطمئنان اليه الى حد التفريط بسيادة الدولة، وخلصت الدراسة الى أن اليمن أضحت فريسة

بين متملك داخلي تابع ومتكالب خارجي طامع، وأن الأطراف الداخلية في اليمن تعيش حالة حنين لماضي لا حضاري، في حين أن دراسة الشعبي (2023) هدفت الى تناول أطماع النظامين السعودي الإماراتي في الأراضي اليمنية من خلال احتلالهما لجزيرتي سقطرى وميون، والوقوف على خلفية الاطماع الاستعمارية للنظامين، وقد توصلت الدراسة الى أن الاطماع الاستعمارية للنظامين السعودي والإماراتي تجلى في احتلال كامل الأركان لبعض الأراضي اليمنية، وهذا الاحتلال يتنافى مع مبادئ القانون الدولي والأعراف الدولية الحاكمة للعلاقات بين الدول، كما أن دراسة ساحلي (2020)، هدفت الى التعرف على مضاعفات وتأثيرات التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية على الأزمة اليمنية، وكانت من أهم النتائج استعمال السعودية والإمارات القوة بالنسبة لليمن، والقوة الناعمة لجرّ القرن الأفريقي إلى الحرب في اليمن بسبب تشابكها في السياسات الاقتصادية الإقليمية للشرق الأوسط، في حين أن دراسة عبد الحي (2018) هدفت الى التعرف على الأصول الفكرية لنظرية التبعية وصلاحيتها لتفسير واقع دول العالم الثالث، وتوصلت الدراسة الى أن نظرية التبعية تقدم تحليلاً لأسباب التخلف السياسي والاقتصادي وطبيعة علاقات التبعية التي تربط دول العلم الثالث بالنظام الرأسمالي.

واما دراسة الشنباري فقد هدفت الى التعرف على السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني، وخلصت الدراسة الى أن سيطرة "أنصار الله" على مفاصل الدولة في اليمن يهدد أمن المملكة السعودية، وبالتالي كانت عاصفة الحزب للدفاع عن أمنها وعودة "الشرعية".

واعتمدت الدراسة على مجموعة من الكُتب، وخاصة في التأصيل النظري لنظريتي الواقعية والتبعية، بما في ذلك الكتب والمواقع الإلكترونية والتقارير الصحفية، حيث أن هناك ندرة كبيرة في الدراسات السابقة، خاصة التي تربط متغيرات الدراسة المتمثلة في التواجد العسكري السعودي والإمارات في اليمن، ونظرية الواقعية والتبعية في العلاقات الدولية.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة بشكل عام نلاحظ أن هذه الدراسات لم تتطرق إلى التواجد العسكري السعودي الإماراتي في اليمن، ولا نظرية الواقعية ونظرية التبعية التي حكمت هذا التواجد في العلاقات الدولية، بينما كانت أقرب دراسة تناولت أطماع النظامين في الأراضي اليمنية (احتلال جزيرتي سقطري وميون نموذجاً)، وتناولت الدراسة هذه الاطماع من النواحي القانونية، ولم تتناول هذه الاطماع في بقية المحافظات والموانئ والجزر اليمنية الأخرى، كما لم تتطرق إلى نظرية الواقعية والتبعية في العلاقات الدولية.

المبحث الأول.

نشأة وتطور النظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية.

المطلب الأول.

نشأة وتطور النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

نظرية الواقعية هي نظرية سياسية تدرس العلاقات بين الدول، وفلسفة هذه النظرية تقوم على أن الدول تسعى دائماً إلى تحقيق مصالحها القومية، وأن القوة هي الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذه المصالح (Hills,1994: 169)، وهذه النظرية تعتبر من أكثر النظريات اتصالاً بالواقع الدولي وتعبيراً عن أوضاعه،

ومن دعاتها البارزين هانس مورجانثو في كتابة "السياسة بين الأمم"، ودعامتا التحليل في هذه النظرية لمورجانثو هما فكرة المصلحة وفكرة القوة، والمصلحة في مفهوم هذه النظرية تتحدد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نطاق ما يسميه مورجانثو بفكرة التأثير او السيطرة، وبذلك فإن القوة السياسية التي تعنيها هذه النظرية الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة، وهي بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية، وإنما هي أوسع نطاقاً من ذلك بكثير، فهي الناتج النهائي – في لحظة ما – لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية والتفاعل الذي يتم بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول، ومن هنا تنظر النظرية الواقعية الى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها او إستراتيجيتها، بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى (مقلد، 1991: 18–19)، وتم تصنيف اتجاهات الرواد الأوائل للنظرية الواقعية إلى أربع اتجاهات، وهي: الواقعية المركبة لثيوسيديدس، والواقعية الأصولية لميكافيللي، والواقعية الهيكلية لهوبز، والواقعية والقوة والمصلحة الوطنية لمارجانثو، والتأصيل النظري لنظرية الواقعية يتسلسل إلى الآتي (Serrano, 2011: 89–112):

1– ثيوسيديدس من القرن الخامس قبل الميلاد:

يعتبر كتاب المؤرخ الإغريقي ثيوسيديدس "تاريخ الحرب" الذي وضح فيه أصول الصراعات الدولية من ديناميكية سياسة القوة، وقد شهد الكاتب الحرب التي دارت بين اسبارطة واثينا بين عامي (431 – 404) ق.م، وقد شارك في هذه الحرب وسجل ملاحظاته عن تلك الحرب، والدروس التي استخلصها منها تنطبق على الكثير من الحروب اللاحقة، التي احتوت على البطولة والوحشية والانتصار والهزيمة، التآلف والغباء، النبل والخداع، وبذلك أصل الكاتب وفسر تفسيراً عقلانياً بأن الدول تبحث عن القوة، وتقوم بحساب مصالحها انطلاقاً من مفهوم القوة.

وأثناء الحرب الباردة كان علماء السياسة يرجعون إلى كتابه في تفسير العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وأيضا لعالم ما بعد الحرب الباردة بمفاهيم جديدة ومألوفة مثل: الحد من التسلح، الردع، توازن القوى، الاحلاف الدبلوماسية والعسكرية، الإستراتيجية، وإدراك وتمييز الأقوياء والضعفاء.

وإعادة قراءة أفكار ثيوسيديدس وتحليلاته مازالت موضوع نقاش وإعادة قراءة باستمرار، لتوظيفها في المساعدة على فهم أعمق للمستجدات طالما بقيت إرادة الهيمنة وبقية القوة كوسيلة أولى لعلاقات الدول.

2– نيقولا مكيافللي1469 – 1527م

في الفكر السابق على مكيافللي (افلاطون وارسطو وحتى بداية عصر النهضة الأوروبية مروراً بالعصور الوسطى) كانت هناك نقطة محورية واحدة، وهي: ما هو هدف الدولة؟، كما أن القوة او القدرة السياسية كانت تعتبر مجرد وسيلة لتحقيق أهداف أسمى، كالعدالة والحرية والحياة الفاضلة الطيبة، وغير ذلك من المُثل السياسية، أما مكيافللي فقد تجاهل مسألة هدف الدولة المبني على اعتبارات أخلاقية او دينية، وقال أن القوة هدف في حد ذاته، ومن هنا حصر كتاباته في الوسائل التي يمكن بها الاستحواذ على القوة والحفاظ عليها والاستزادة منها وتوسيع نطاقها،

فهو إذن اول من قنن القوة وشرحها شرحاً واضحاً كعامل أول في السلوك السياسي حتى لقب بأنه "أبو سياسة القوة"، وفي كتابه "الأمير" يركز على شيء واحد هو القوة، ومجملها القوة السياسية، ومحيداً او مهملاً جميع الاعتبارات الأخرى إلا بقدر ما تقدم او تأخر في هذه القوة، ومن مقولاته الشهيرة التي تتداول حتى الآن: "الغاية تبرر الوسيلة" (الظاهر، 1992: 200-201)، لذلك يعتبر مكيافللي قطباً من أقطاب الواقعية السياسية لأن الاتجاه السياسي لتفكيره كان محض واقعي، وأطلق على مساهماته السياسية "الواقعية التأريخية".

والهدف الرئيس من كتابات مكيافللي هو إظهار الشروط اللازمة لإقامة الجمهوريات والإمارات والمحافظة عليها، ويقر في نظريته أن البشر جميعاً مترددون وأنانيون ولا يعترفون بالجميل، ويجب أن يراعي منظم الدولة ومُشّرعها أن البشر جميعاً أشرار ويتبعون دائماً نوعهم السيء كلما اتيحت لهم الفرصة لذلك، ويفضل النظام واستمرار الدولة وبقاءها على أي شيء آخر، ثم تأتي الحرية في الدرجة الثانية والخوف من الله ثم إجادة استعمال السلاح ثم الشهرة (أباظه، والغنام: 1973: 176 – 177).. ويعتبر مكيافللي أول من أصل لنظرية الواقعية السياسية، وطرح مقاربات يعمل بها حكام الدول في العالم حتى وقتنا الحاضر.

3- توماس هوبز 1588 – 1679:

يعتبر توماس هوبز المؤسس الفلسفي للنظرية الواقعية، ومتأثراً بفرانسيس بيكون وديكارت وجاليليو وثيوسيديدس، ونظرية هوبز السياسية "نفعية" في أساسها، تبحث عن الشروط اللازمة لاستقرار المجتمع، فاتجه الى البحث عن القواعد التي تسيطر على تصرفات الانسان، وهو يعتقد أن الانسان تتملكه غريزة واحدة هي غريزة المحافظة على حياته، وبناء على ذلك يقرر أن حياة الفرد عبارة عن عملية متصلة من الصراع لإشباع غرائزه، أما الطريقة التي. يستعملها الإنسان في ذلك هي طريق القوة، والحياة الإنسانية في جملتها صراعاً ابدياً للحصول على القوة تلو القوة، والتي لا تتوقف بدورها إلاّ عند الموت.

ويشبه هوبز الدولة بالإنسان، ويكون الحاكم هو الروح فيها، والثروة هي القوة، والداء الذي يقضي عليها هو الحرب الأهلية، والعقود التي توجد بها الدولة هي مقابل فعل الخلق الأول. (فرج، 2007: 196).

ويقدم هوبز رؤية أخرى من الواقعية، وهي رؤية هيكلية، والتي ترجع حالة الحرب إلى حالة الفوضى بين الدول، أي عدم وجود سلطة عليا، وأبرز مساهمة لهوبز هو طبيعة معالجته النظامية والتأسيس لما تعتبره النظرية السائدة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية وهي الواقعية الهيكلية او الجديدة، وتوضع مساهمة هوبز في خانة الواقعية الليبرالية (فرج، 2007: 206).

وبذلك يعتبر هوبز رافع لواء الفردية الاستبدادية، وعندما يبرر السلطة المطلقة فهو لا يأخذ بنظرية الحق الإلهي؛ لأن تكوينه الفكري كان يأبى عليه أن يجعل قوام السلطة أمراً لا يقبله العقل، لأنه من معتنقي الطريقة الاستنتاجية ومبدأ السببية الإلهية، وفي نطاق هذه المفاهيم نجده يستبعد مبدأ إلغائه، ويلاحظ الأمور المختلفة ليربط بين الأسباب والنتائج على ضوء المحاكمة العقلية، ولعل أكثر ما يميز هوبز عن غيره من المفكرين هو أنه متمسك بالفردية، فالحقيقة في نظره تكمن في الأفراد المستقلين بعضهم عن البعض، والمجتمعين بعضهم إلى بعض، والمتميزين فيما بينهم

بقدراتهم على الإرادة، ومهد هوبز لمن لحقوه من كتاب وفلاسفة فكرتين أساسيتين:

الأولى: إبراز فكرة المصلحة الشخصية للأفراد بوصفها الدافع المحرك للنشاط الإنساني.

الثانية: سلطة القانون.

وبهاتين الفكرتين يتعدى هوبز نطاق عصره ويمهد لردود فعل فكرية في اتجاه آخر؛ في اتجاه التحرر والانطلاق الذي حمل لواءه لوك ومن جاء بعده (أباظه، والغنام: 1973: 198 – 200).

4- هانز مورجانثو 1904 – 1980م:

يعتبر مورجانثو مؤسس النظرية الواقعية الكلاسيكية، مركزاً على القوة والمصلحة الوطنية، وقدم عدة كتب في العلاقات الدولية، وأشهرها كتابة "السياسة بين الأمم"، الذي أصدره عام 1948م، والذي اعتبره الكثيرون بداية مفهوم النظرية الواقعية في تحليل السياسة الدولية، كون الدولة الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، كما يتضح رؤية مورجانثو لدور القوة في السياسة الدولية لا يمكن فصله عن دورها في أفعال وسلوك الانسان. وفي كتابه "السياسة بين الأمم"، عدة مبادئ في التحليل الواقعي للسياسة الدولية، وتتمثل هذه المبادئ (البريزات، 2020، 115-117):

- تستند الواقعية السياسية في فهم وتحليل بيئة السياسة الدولية، من خلال مفهوم المصلحة القومية، ممثلة بالقوة، والبعض يرى المصلحة محددة في إطار القوة.
- المحور الأساسي التي تفترضه الواقعية إن القوة يُعدّ المعيار الموضوعي الذي يفسر سلوك الدول على المستوى العالمي.
- تدرك الواقعية السياسية أهمية القيم الأخلاقية، وبالتالي تجد الدولة أعظم مبادئها الأخلاقية في ضمان البقاء والاستمرارية.
- ترفض الواقعية فكرة التزام الدول في علاقتها بالقواعد الأخلاقية، وادراكها الخير والشر في السياسة الدولية، لكنها تسعى لتحقيق مصالحها، والمتمثلة بامتلاك القوة بمنأى عن أي قيم أخلاقية او سياسية.
- تؤكد الواقعية السياسية على استقلالية المجال السياسي، كما يحرص رجال الاقتصاد والقانون والأخلاق على مجالاتهم، كما سائر المجالات الأخرى على أن تكون تابعة للمجال السياسي.

إن السياسة الدولية، وفقاً "لمورجانثو" شأنها شأن عالم السياسة، ليست إلاّ حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات الدولية بين الدول هي علاقات قوى لا تحكمها إلاً قانون المصلحة القومية، إن القوة والمصلحة والصراع ما هي إلاّ ظاهرة في السياسية الدولية (العرفان، والمحاسنة، 2022: 20).

. ونستنتج مما سبق أن النظرية الواقعية تقوم على افتراض حالة الفوضى في النظام العالمي، وهذه الفوضى تجعل من الدول ضحية لبعضها البعض، وفي التأصيل النظري لرواد نظرية الواقعية أن ثيوسيديدس ركز على اخلاقيات السياسة الواقعية، وأنصب تفكير ميكافيللي على الجانب العملي التطبيقي لها، وهوبز أظهر الوجه الفلسفي للواقعية السياسة، أما مورجانثو فقد ركز على منهج القوة والمصلحة الوطنية؛ وأفكار هؤلاء الرواد في الفكر السياسي مازال قائم حتى الآن في العلاقات التي تحكم الدول، بمبادئها وافتراضاتها التي تحققت من خلال السيطرة على كثير من دول العالم.

المطلب الثاني

نشأة وتطور نظرية التبعية

نظرية التبعية هي نظرية سياسية اقتصادية تدرس العلاقات بين الدول المتقدمة والدول النامية، والدول المتقدمة تستغل الدول النامية، وتستفيد منها اقتصادياً وسياسياً (Hills,1994: 176).

وهناك وسائل كثيرة لجعل مصير بلد او شعب يعتمد على أعمال حكام بلد آخر، ويبدو على مر التاريخ أنه تمت تجربة جميع هذه الوسائل، وأقدمها هي الغزو العسكري المباشر، ووضع المهزوم تحت الحكم والسيطرة السياسية المباشرة للمنتصرين بواسطة القوة السافرة، التي اشتقت منها فيما بعد الإمبراطوريتين: الفرنسية والبريطانية؛ دالة بذلك على مجال الحكم السياسي والعسكري المتفوق الذي يكون عادة مقروناً بتحصيل الضرائب والجزية بواسطة حكومة مركزية عليا او حاكم، وفي القرن السادس عشر حصلت دول أوروبية عديدة على أساطيل من سفن شراعية يمكن أن تقوم برحلات بين القارات مع قوات مزودة بالقدرات والمدفعية، حتى أنها اكتسبت ميزة حاسمة في القوة العسكرية على ممالك وشعوب غير أوروبية من الازتكس في المكسيك إلى الانكاس في بير والزوارق جنوب افريقيا والهندوس في الهند والمسلمين في الجزائر ومصر، وقد تحولت غالبية هذه المناطق الى مستعمرات داخل إطار إمبراطورية هذه الدول الأوروبية او تلك، وأصبحت الشعوب المستعمرة رعايا خاضعين لحكم واستغلال "البلد الأم" الجديد، وغالباً ما كان ذلك بمساعدة عدد صغير من المستعمرين من أصل أوروبي او من صفوة مختارة من المواطنين والسلاطين او رؤساء القبائل.

وبحلول سنة: 1913، وفي عشية الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم آسيا وافريقيا بين هذه الإمبراطوريات مع استثناء قلة منها هي الصين واليابان وتايلاند واثيوبيا وليبيريا، وبحلول ذلك الوقت أيضا كانت الإمبراطوريات الغربية فيما وراء البحار، تعادل الإمبراطوريات البرية لروسيا القيصرية في آسيا الوسطى وسيبيريا والنمسا، والمجر في أوروبا الوسطى وأوروبا الجنوبية الشرقية، والإمبراطورية العثمانية في الشرق الأدنى، وبدأت اليابان في بناء امبراطورية لها بغزو فرموزا (تايون) وكوريا (دوتيش، 1982: 279 – 280).

ارتبط تطور نظرية التبعية على يد مجموعة من طلاب الدكتوراه في أمريكا اللاتينية بالأحداث السياسية الكبرى في منتصف الستينيات من القرن الماضي، خصوصاً ظهور حركة الحقوق المدنية، وفضيحة ووترجيت في الولايات المتحدة قرب فيتنام والثورة الثقافية في الجامعات الغربية، وجاء ذلك بعد حقبة من تجاهل مدرسة التنمية والتحديث للمتغيرات الدولية، وآثار تبعية دول العالم الثالث للقوى الغربية الكبرى وقوى السوق والمنظمات متعددة الجنسيات (عبدالحي، 2018: 5).

ومفهوم التبعية يرمز إلى تلك العملية التاريخية التي يتم من خلالها احتواء بعض الدول في النظام الرأسمالي العالمي، ويتولد عن هذا الاحتواء تشوهات اقتصادية وثقافية وبنيوية، ويؤدي بالتالي إلى التخلف وعدم الاستقرار السياسي.

وقد برزت النظرية التبعية في أواسط الستينات وازدادت انتشاراً وتأثيراً في الأوساط الأكاديمية، وبدأت تشكل تحدياً نظرياً فعالاً لنظريات التنمية السياسية، وتشكل النظرية التبعية النقيض المنهجي والنظري

والإيدلوجي لأطروحات نظريات التحديث والتنمية السياسية، وتؤكد على انتشار المفاهيم والنظم والمؤسسات الرأسمالية على الصعيد العالمي، وموجة العصرنة هي نفسها موجة التوسع الاستعماري والامبريالي للدول الأوروبية، والتي عملت على نهب واستغلال ثروات الدول النامية، وخلقت تخلفها وفقرها، والعديد من الحقائق الملموسة والشواهد التأريخية تدعم صحة مقولات نظرية التبعية (عبدالله، 1988: 32). وافتراضات نظرية التبعية تميل الى فهم سياسات الدول والطبقات الاجتماعية داخل بلدان العالم الثالث بناء على المتغير الاقتصادي فقط، بينما في الواقع أن التبعية تطورت الى تبعية سياسية وحتى اجتماعية وثقافية (عبد الحي، 2018: 8 – 9)، وهكذا تنطلق نظرية التبعية من التفسيرات التاريخية والاقتصادية لحالة التخلف في دول العالم الثالث، ليؤكد على دور علاقات التبعية، من حيث ارتباط اقتصاديات دول العالم الثالث باقتصاديات دول المركز الرأسمالي، وما يتبع ذلك من تبعية سياسية في المواقف في حالة السلم والحرب.

وأبرز مظاهر التبعية السياسية، هي (Tickner,2003: 325):

1. ارتباط شرائح وفئات اجتماعية بعلاقات تجارية ودبلوماسية وثقافية وفكرية بدول المركز الرأسمالية.
2. هيمنة هذه الفئات والقوى الاجتماعية على مؤسسات الدولة واستحداثها قوانين وقرارات وسياسات تحافظ على الواقع التبعي.
3. تهميش جميع الفئات والطبقات الاجتماعية الأخرى اقتصادياً وثقافياً وسياسياً، وابعادهم عن المشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات الحيوية والتنموية.
4- تقوم الفئات الاجتماعية المهيمنة والمرتبطة بالنظام العالمي ومن خلال الاستخدام الأمثل لوسائل القمع والدعاية والإعلام على توفير الظروف الآمنة والمستقرة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي زيادة التدخلات المباشرة وغير المباشرة والتي تعمل جميعها على تعميق التبعية، وتعميق الارتباط غير المتكافئ مع دول مركز النظام الرأسمالي العالمي.

والتوضيح السابق للتبعية السياسية يظهر أن للتبعية السياسية أربع مكونات او عناصر رئيسية، هي: جانب التاريخ، جانب المؤسسات، الجانب الاجتماعي والطبقي، جانب السياسات والقرارات السياسية.

وتبدأ التبعية السياسية حركتها التاريخية منذ اللحظة التي يتم فيها احتواء بعض الشرائح الاجتماعية في الدول النامية بالسوق الرأسمالية العالمية، هذه الشرائح تنطلق من قناعة أساسية هي أن مصالحها متطابقة إلى حد كبير مع مصالح القوى الاستعمارية الرأسمالية، وتعمل هذه الشرائح تدريجياً وعلى فترات تاريخية متعاقبة ادخال تحولات بنيوية وسياسية من أجل إضفاء الشرعية على ارتباطها بالنظام الرأسمالي، وتترسخ التبعية بعد ذلك ببروز مؤسسات وأجهزة تعمل باستمرار على حماية مصالح الفئات المرتبطة بذلك النظام، وكذلك تهميش وقمع متواصل للفئات الاجتماعية الأخرى المتضررة من واقع التبعية والمعارضة للهيمنة الخارجية (Walt,1998:29).

لذلك فإن واحداً من أبرز سمات التبعية السياسية هو بروز الأنظمة السلطوية والدكتاتورية وغير الديمقراطية كأنظمة مصاحبة وملازمة وضرورية للواقع التعبوي، واستمرار التغلغل الأجنبي في الاقتصاد الوطني، لكن الأهم بالنسبة للتبعية السياسية

هو الدور الذي تقوم به الأدوات الاجتماعية للتبعية، وهو أهم عنصر من عناصر التبعية السياسية، حيث لا يمكن فهم الواقع التابع دون الرجوع إلى دور ونشاطات وارتباطات هذه الفئات الاجتماعية، ففي كل دولة من الدول التابعة هناك شرائح اجتماعية قد تم احتوائها عالمياً من خلال تعاملهم مع شركات احتكارية واتصالاتهم بمراكز اتخاذ القرار في الدول الرأسمالية الغربية وارتباطهم بالمراكز المالية والثقافية والتقنية والمعلوماتية، والمحصلة الطبيعية لهذه السياسات هي المزيد من تغلغل الشركات في الاقتصاد الوطني، والمزيد من التحكم الأجنبي على الإرادة الوطنية، وبالتالي المزيد من التبعية الاقتصادية والثقافية والسياسية (Falode,2009:35).

المبحث الثاني

مقاربة بين الواقعية والتبعية والتواجد العسكري السعودي الإماراتي.

1- نظرية الواقعية والتواجد العسكري السعودي الإماراتي

على الرغم من الجذور الفلسفية التي ورثتها الواقعية من التاريخ الأوروبي في مختلف مراحله وعصوره من قديم ووسيط وحديث، إلاّ أن الواقعية انطلقت من الولايات المتحدة الامريكية كرؤية جديدة هيمنت على العلاقات الدولية الحديثة، وقد ساهمت التدخلات العسكرية السعودية والإماراتية في اليمن في تأجيج أزمة القوة في البلاد؛ حيث يعتبر مفهوم القوة واحد من أهم المفاهيم التي يُمكن الاعتماد عليها في فهم العلاقات بين الدول، والتفاعلات الدولية، حيث تظهر أهميتها في محاولة فهم الصراعات الدولية وكيف تستخدمها الأطراف فيها بناء على القوة المادية والمعنوية، وإذا تم تناول مفهوم القوة في إطار ما تبنته النظرية الواقعية نجد أنها تبنت القوة من خلال المفهوم التقليدي أي القوة المادية / الصلبة التي تعتمد على المؤثرات العسكرية والاقتصادية، فترى النظرية الواقعية أن استخدام الدولة للقوة يعتمد على ما لديها من قدرات القوة المادية/الصلبة، ومدى قابليتها لتوظيف هذه القدرات على ارض الواقع لإجبار الخصم على تحقيق ما ترغب فيه، وبالتالي هذا ينعكس على تحقيق أهدافها ومصالحها (عبد الشافي، 2022)، ووفق هذه النظرية نجد أنها لم تتوافق بشكل كبير مع هذه المقولة حيث أنه عندما قامت السعودية والامارات في عام: 2015 باستخدام القوة العسكرية المتمثلة في عاصفة الحزم وما تلاها ضد "أنصار الله" في محاولة لردعهم وإعادة "الشرعية" كما يزعمون، واستمر العدوان لمدة تقارب العشر سنوات بدون وضع حد له، ولم تحقق الدولتان أهدافهما المُعلنة من التدخل، والدليل على ذلك الخسائر الاقتصادية والعسكرية والمعنوية التي تكبدتها الدولتان، وهذا المثال يدل على أن استخدام القوة المادية لا يعني بالضرورة تمكين الدولة من تحقيق أهدافها المرجوة من استخدامها، ولكن يمكن تعليل موقف النظرية الواقعية من تبني مفهوم القوة في إطارها التقليدي (القوة المادية) بسبب هذه النظرية تعود الى قناعات قديمة وفترات زمنية طويلة وبعيدة؛ فكانت تقع في اطار القناعات والمُسّلمات التي لا تخضع للجدل بشكل كبير حينها.

2- نظرية التبعية والتواجد العسكري السعودي الإماراتي

أغلبية دول العالم الثالث عانت من الاستعمار الذي خلق فيها تبعية سياسية مختلفة ومتباينة، إلا أنها تهدف للوصول الى هدف مشترك هو إدامة السيطرة على هذه الدول؛ هذه السياسات أسهمت في إيجاد

أشكال وانماط من النظم السياسية والاجتماعية، تتلاءم مع واقع السيطرة الأجنبية، وكذلك رغبات المحتل في فرض التفوق الحضاري، كذلك عملت منذ البداية على اختراق وتدمير الأنظمة القائمة، وإحلال أنظمة بديلة تابعة بديلاً عنها، مما أوجد حالة من الازدواجية او الفراغ المؤسساتي الكبير، وقد أنعكس هذا على طابع الحياة السياسية في دول العالم الثالث في تلك المرحلة او المراحل اللاحقة، لذا فإن التبعية السياسية تتجلى بالأنظمة السياسية الموالية لجهات خارجية والسيطرة على قراراتها، وكذلك اعتناق الأيديولوجيا التي تعتنقها الدول الكبرى والولاء لها، فضلاً عن ذلك إن التبعية قد تتجلى في السماح للدول الأجنبية للتدخل في الشؤون الداخلية والنزاعات بين الدول (Serrano,2011: 94)، وبذلك فإن التبعية السياسية تعني أن القرار السياسي لدولة ما مرتهن بقرارات دول أجنبية تملي عليها توجيهاتها، والتبعية السياسية هي حقيقة قائمة وتتجلى في كل مظهر من مظاهر النظامين السعودي الإماراتي، وما التدهور والتمزق العربي في اليمن وسوريا والعراق وليبيا وسوريا سوى انعكاسات ملموسة لأزمة التبعية في هذه الدول وجميع الدول العربية الأخرى وبدرجات متفاوتة.

وهناك ثمة علاقة غير سوية يتبعها حكام السعودية والإمارات تجاه اليمن، إذ استحال تدخلهما في اليمن نوعاً من الاحتلال للأراضي اليمنية، وهذا نتيجة ما يعانيه حكامهما من مركب النقص، كونهما تابعون للهيمنة الأجنبية، لذا فهم يسعون لتقليد ممارسة المتغلب عليهم على اليمنيين، وفقاً لمقولة "قيام التابع بتقليد المتبوع"، او كما عبر عنها ابن خلدون: "إن المغلوب مولع بتقليد الغالب"، ففي حين أن هناك قواعد عسكرية في السعودية والامارات، كما أن جزر الإمارات الثلاث محتلة (طنب الصغرى، طنب الكبرى، وأبو موسى)، وقام النظامين بالسطو والاحتلال على الجزر والموانئ اليمنية، فضلاً عن سيطرتها على موانئ عدن ونشطون ومطار الغيضة بمحافظة المهرة اليمنية وغيرها (الظاهري، 2023: 50).

2- نظرية الواقعية ونظرية التبعية والتواجد العسكري السعودي والاماراتي

حالة الفوضى في النظام العالمي الذي تفترضه النظرية الواقعية والتبعية، قد منح الدول الحق في صنع الفوضى ذاتها في المحيط الدولي، وساهم في إشعال فتيل الصراعات ونشر العنف وتكريس لحالة التنافر بين الأمم والشعوب، كنتيجة طبيعية لسعي الدول في انفاذ رغبة السيطرة والتوسع في سبيل مصالحها على حساب الأخر، وتقويض لعملية السلام الدائم بين الدول؛ ويعزز من ذلك سعي الدول القوية إلى فرض هيمنتها وسيطرتها على الدول الأضعف، وتعزيز قدراتها المادية وتحصيناتها المختلفة لضمان بقاءها في دائرة المهيمن على الدول المحيطة بها واستغلالها وفقاً لنظرية الواقعية ونظرية التبعية، حيث يعمق ذلك التنافس من أجل القوة والسيطرة والنفوذ من حالة الاضطراب وتصاعد القلق في المجتمع الدولي، في ظل غياب القانون الدولي والانساني الذي يساهم في كبح الغطرسة الدولية والحد من حالات الفوضى التي تسعى من خلالها الدول لاستغلال بعضها البعض، باستخدام القوة احياناً والتبعية في أحيان أخرى؛ وذلك لتحقيق مصالحها دون اعتبارات اخلاقية او قانونية تعمل على حفظ مصالح الدول واستقلالها.

ويبدو الدور السعودي الإماراتي من المنظور الواقعي حاسماً في ضبط إيقاع علاقاتهما مع اليمن تاريخياً، كونهما تحظيان بثقل إقليمي ودولي يمنحهما القدرة على المناورة السياسية والعسكرية لتوسيع نفوذهما على المحيط الضعيف بما يخدم سياساتهما.

والسعودية والإمارات تتبع في علاقتها باليمن عامة، وببعض القبائل اليمنية خاصة، سياسة تقوية الجزء لإضعاف الكل؛ والمتتبع لطبيعة العلاقات اليمنية السعودية الإماراتية يلحظ دأب النظامين على إضعاف اليمن، مجتمعاً ودولة، خاصة أن النظام السعودي لديه اعتقاد خاطئ بأن قوة اليمن واستقراره فيه خطر عليهم، وفي هذا الصدد، يمكن استحضار ما روي عن الملك عبدالعزيز آل سعود في وصيته لأبنائه، محذراً إياهم مما اعتبره خطراً يمنياً على حكمهم، وإن عليهم أن يحاذروا من يمن موحد؛ لأنه سيكون خطراً عليهم وعلى المملكة التي يرثونها بعده، وأن ضمان رخائهم مرهون ببؤس اليمن (الظاهري، 2023: 48) نقلاً عن هيكل، 2002: 120)، كما أن الواقع الحالي يؤكد على تنفيذ حكام السعودية المتعاقبين لهذه الوصية حرفياً، إضافة الى تطبيق نظرية الواقعية ونظرية التبعية في علاقتهم باليمن.

كما أن الاهتمام السعودي والإماراتي باليمن ينبع من دورهما كوكلاء يطبقان نظرية التبعية ونظرية الواقعية، باعتبار الموقع الإستراتيجي والجغرافي لليمن، جعلها مطمع لكثير من القوى الاستعمارية عبر التاريخ.

المبحث الثالث

التواجد العسكري السعودي في اليمن

سيطرت السعودية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية، وبدأ نفوذها يتضاءل منذ العام: 2011م ،بعد أن تحول بعض من حلفائها إلى قطر وإيران عقب انتفاضة الربيع العربي، حينها أصبح من الصعب على السعودية المحافظة على نظامها التقليدي للولاء في اليمن، حيث كان لانتفاضة 2011م ، دوراً فعالاً في زعزعة أركان البنية السياسية لليمن.

وقد ازداد المشهد تعقيداً في ظل هذه التطورات وردت الفعل الإقليمية الحادة، وتمثلت بتدخل عسكري قام به تحالف عربي بما يسمى عاصفة الحزم في مارس 2015م الذي ضم عشر دول بقيادة السعودية، وقد أعلنت أن هذه الحملة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها (صلاح، 2018:2):

1- سرعة استئناف العملية السياسية وفق قرار مجلس الأمن والمبادرة الخليجية، في إشارة إلى أن العرب قادرون وراغبون في الدفاع عن أنفسهم؛

2- التصدي للتحركات والعمليات العسكرية لأنصار الله وحلفائهم ومنعهم من السيطرة على البلاد؛

3-منع وصول الأسلحة جواً وبحراً إلى الحوثيين، وذلك لتحقيق أمن المنطقة العربية؛

4-مواجهة النفوذ الإيراني المتوغل في اليمن، واستمرار مكافحة الإرهاب، على أساس أن إيران تمثل تهديداً لوحدة استقرار العرب، ولذلك يجب ردعها؛

5- تكثيف جهود تقديم المساعدات الإغاثية والطبية لليمنيين وإفساح المجال للجهود الدولية لتقديم المساعدات الإنسانية.

والسبب الرئيس للاهتمام السعودي باليمن هو الموقع الإستراتيجي لليمن، ومضيق باب المندب،

الذي يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي، وهي البوابة الرئيسية لتصدير النفط السعودي للعالم، والمهم بالنسبة للسعودية والخليج عموماً لتأمين مصالحهم هو الجغرافيا اليمنية، بحكم أن اليمن لها موقع جغرافي جعلها مطمع لكثير من القوى الاستعمارية عبر التاريخ، فنجد أن مضيق باب المندب الذي يقع تحت السيادة اليمنية ويمر عبره حوالي: 6.2 مليون برميل يومياً من النفط الخام والمشتقات النفطية، بالإضافة الى أكثر من: 30% من التجارة العالمية للغاز الطبيعي بحسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الامريكية (EIA) فضلاً عن أكثر من 10% من اجمالي التجارة العالمية تمر عبر باب المندب، وعليه فهذا الموقع المتميز لليمن هو الضامن للحفاظ على مصالح دول الخليج الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية (العزيزي، وآخرين، 2022: 123).

وبحكم الخلافات المزمنة بين النظام في السعودية والنظام في إيران والتهديدات الإيرانية المتواصلة لقطع الطريق على امدادات النفط عبر مضيق هرمز، حاولت السعودية الحصول على منفذ على بحر العرب لبناء أنبوب لنقل نفطها للهروب من تهديدات ايران، على الرغم من أن لدى السعودية أنبوب طوله: 1200 كيلو ويمتد من حقل بقيق في المنطقة الشرقية الى مدينة ينبع بالبحر الأحمر، إلا أن هذا الانبوب لا يستطيع نقل أكثر من خمسة الى ستة ملايين برميل يومياً، وبالتالي قد تحتاج الى أنبوب عملاق لنقل كميات أخرى من النفط الخليجي عبر بحر العرب، ولبناء هذا الانبوب نجد السعودية بحاجة الى ارض تكون سعودية وغير خاضعة لسلطة أي دولة أخرى لتبني عليها هذا الانبوب، وهذا يظهر من الاهتمام الخاص الذي توليه السعودية بمحافظة المهرة التي من الواضح أنها الأرض التي ترغب السعودية في الاستيلاء عليها (العزيزي، وآخرين، 2022: 124).

ومن خلال المسار السياسي للدولة اليمنية الحديثة يلاحظ أن هناك تقاطعاً جلياً بين المددين الخارجي والداخلي في تكوين الازمة التي تعصف باليمن واستمرارها منذ مئة عام، إذ يصعب حصر هذه الأزمة في زمن محدد دون الآخر، فالدور الخارجي ما كان له أن ينجح لولا وجود بيئة داخلية، سياسية واجتماعية واقتصادية، هشة ورخوة مثّلت مدخلاً لتغلغل المفاعيل الخارجية وتأثيرها، على اختلاف اسمائها وادوارها، في الأراضي اليمنية، واستمرار هشاشة تلك البيئة وفشل الحكومات الوطنية المتعاقبة في إصلاحها وتحديثها حالآ دون تمكّن هذه الحكومات من التصدي لها او الحد من تأثيرها على أقل تقدير، وما وصل اليه اليمن مؤخراً في حالته الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عام: 2015 هو امتداد لأزمة النشأة، ونتاج التفاعل السلبي بين المحددين، وانعكاس لحالة التأزم التاريخية في علاقة الدولة الداخلية والخارجية (موسى، 2019: 64)، وتوج ذلك بالتدخل والتواجد العسكري للدولة السعودية.

وتنطلق السعودية من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط الاقليمي، ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من أبرز العوامل التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تنبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو التالي (السياغي، 2018: 63- 64):

1. طبيعة الأفكار والمعتقدات السياسية والدينية التي يعتنقها صناع القرار في المملكة منذ تأسيسها، حيث قامت على أساس يتضمن مزيجاً متشابكاً ومعقداً من العلاقات بين الدين والسياسة.

2. طبيعة رؤية صناع القرار في السعودية للعلاقات بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وفق منظور يركز على أولوية توجيه موارد الدولة الاقتصادية نحو تعزيز الدور الخارجي للملكة.
3. طبيعة إدراك صناع القرار في السعودية وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والاعداء لدولتهم، حيث أن هناك خليط معقد تتضمنه تحالفاتها ومواجهاتها مع دول وجماعات سياسية وتنظيمية مختلفة.
4. طبيعة توجهات صناع القرار إزاء مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار وظيفي تحتل فيه السعودية دور الوكيل الإقليمي لأمريكا في المنطقة.

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول التي تتعامل مع اليمن باعتباره عمقاً حيوياً بالنسبة لها ولأمنها ومصالحها، ومن هنا جاء تدخلها وتواجدها المستمر عبر التاريخ اليمني المعاصر في شئونها، فمنذ قيام الحرب اليمنية السعودية في عام: 1934م، واستيلاء السعودية على مناطق يمنية في الحدود، والعلاقة اليمنية/ السعودية تعاني من التوتر والحرب الباردة والساخنة أحياناً أخرى.

ولقد ساهمت ظروف دولية ومحلية في منح السعودية عام: 1934م فرصة لإضفاء نوع من طابع شرعي لاستيلائها على الأراضي، وذلك على الرغم من أن اتفاقية الطائف الموقعة بين البلدين عام 1934م نصت على أن ينظر في أمر نجران وعسير بعد انتهاء مدة المعاهدة، وكانت موافقة السلطة اليمنية حينذاك على اتفاقية الطائف بمثابة محاولة لكسب الوقت والسعي لتغيير موازين القوى الإقليمية والعمل على احتواء الثورة الشعبية في الداخل التي صدمها الانهيار العسكري لليمن.

وفي سعي من اليمن لاحتواء نتائج تلك الاتفاقية وتغيير الموازين الإقليمية شرعت الإدارة اليمنية في تعزيز علاقاتها الدبلوماسية مع بعض دول العالم، وخاصة إيطاليا باعتبارها القوة المؤثرة في منطقة البحر الأحمر حينذاك بحكم احتلالها للحبشة واريتريا، والاتحاد السوفيتي باعتباره قوة جديدة في الشرق، وذلك بهدف خلق حالة توازن للاختلال الإقليمي مع السعودية المدعومة من بريطانيا آنذاك، إلا أن هذا المسعى لم يواكبه تطور بنيوي داخلي يساعد على تحقيق المصالح العليا لليمن ويمكنها من استعادة سيادتها على المناطق المستولى عليها، ويسمح لها بممارسة دور إقليمي يتفق مع أهمية موقعها الجغرافي في الخريطة العالمية **(الأغبري، 1999: 70-71)**.

ويمثل العدوان وفقاً لنظرية الواقعية التي ينفذها التحالف في اليمن بقيادة السعودية (كما تدعي) لحماية ذاتها من أي تهديد يشكل خطر على أمنها، ويجسد المنطق الواقعي للسعودية في استخدام القوة في فرض قوتها، خصوصاً حينما تصاعدت المخاطر بالقرب من حدودها التي تتهم السعودية بأن إيران تهدد أمنها،

وعلى الرغم من الجرائم والكوارث الإنسانية التي يرتكبها التحالف في اليمن وتكلفة الحرب الباهظة التي يدفع ثمنها اليمنيين الأبرياء، والأوضاع الإنسانية والمعيشية البائسة وانتشار المجاعة واجتياح الأمراض وارتفاع حصيلة ضحايا الصراع، الا أن الفكر الواقعي لا يراعي أي جانب أخلاقي ما دام يمثل مصلحة للطرف الأخر.

ولذلك فقد عملت المملكة على منح الشأن اليمني عناية خاصة في اجندة اهتمامها تاريخياً، لضمان بقاءه خاضعاً لإرادتها كما تريد له لا كما يمليه عليه مشروعه الوطني، وتسعى للتأثير على القرار السياسي بمختلف الوسائل والطرق المتاحة للتدخل في شؤونه وضمان استجابته لمصالح نفوذها، وقد لعبت دوراً بارزاً في ثورة: 26 سبتمبر 1962م، في دعم النظام الملكي في شمال اليمن ومحاولة تثبيت دعائمه ضد الثورة الوليدة الساعية إلى اسقاط النظام الملكي وإقامة نظام جمهوري، يستند إلى الدستور والقانون ومشاركة الشعب في السلطة الذي يعد المصدر الأول للسلطات، ولذلك سعت لإجهاض الثورة والحفاظ على النظام الملكي آنذاك الذي ضمنت ولائه، وخوفاً من قوى الجمهورية التي قد ربما تأتي بنظام لا تنسجم مع استراتيجيتها بشأن اليمن، ويساهم في سحب بساط النفوذ السعودي في التأثير على القرار السياسي اليمني، واستمرت الحرب زهاء خمسة أعوام بين قوى الثورة المدعومة من قبل النظام المصري لتثبيت دعائم الجمهورية في ظل الحملات الخارجية التي واجهتها من الملكيين المدعومين من السعودية في مواجهة قوى الثورة، وانتهت بتوقيع اتفاق الخرطوم 1967 بين مصر والسعودية قضى بسحب مصر قواتها من اليمن مقابل إيقاف السعودية لدعم الملكيين في مواجهة الثورة، ثم اتجهت السعودية إلى إنشاء ما سُمي " باللجنة الخاصة " للإمساك بخيوط اللعبة في ايديها والسيطرة على القوى وأصحاب النفوذ القبلي المدين لها من خلال إعطاء مبالغ مالية لمشايخ القبائل مقابل الاحتفاظ بولاء الجناح القبلي لها والتأثير على القرار السياسي ليتم تطويعه في خدمة اجندتها.

ويمثل حرص السعودية على إجهاض أي مشروع من المحتمل ان يقلل من نفوذها على مركز القرار السياسي لليمن، امتداد لفكرة بقاء اليمن هشاً ضعيفاً قابعاً تحت القبضة الملكية ويعاني المزيد من الأوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية ما دام يخدم مصالح الدول المهيمنة والغنية بالنفط، ما يضمن بقاءه معتمداً عليها ومرهوناً بما بتوافق مع مصالحها.

ويسعى تدخل السعودية بالشأن اليمني لتطويعه في خدمة نفوذها وضمان سيطرتها على متغيرات الحركة السياسية، حيث عملت السعودية على إبقاء اليمن تابعاً ومنقسماً يخضع لمقاساتها الخاصة، وتنفيذ اجندتها التي تخشى من أي محاولة قد تتسبب في نشوء كياناً قوياً يحمل مشروع طموح بجانبها، خصوصاً بعد نجاح النظام الجمهوري في اليمن الوحيد في المنطقة التي تحكمها ملكيات مطلقة في الغالب (الرميمة، 2018: 86).

وفي حال بروز أي دور سياسي يمني يسعى لاستقلال اليمن واستقراره والتخلص من الهيمنة للسعودية عليه، تسعى السعودية مباشرة لمحاصرته ورفضه، بل والى التخلص منه ومن مصدره، بأي شكل من الأشكال، وهذا ما حدث مع الرئيس الراحل إبراهيم الحمدي والذي حاول الاستقلال بالقرار اليمني، وتطوير اليمن مجتمعاً ودولة (الظاهري، 2023: 49).

ولهذا فإن إخماد أي مشروع ناشئ قد يساهم في جعل اليمن خاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر لمحك تأثيرها، ويعمق نظرتها لليمن على انه بلد ثانوي لا دور له يذكر، ما يضمن بقاءه هامش للمناورة السياسية والعسكرية، وجعلها ساحة مفتوحة للحرب بالوكالة كما يحصل حالياً بينها وبين إيران كمراكز

قوى، بينما يتعرض اليمن للإنهاك والاستغلال في سبيل حماية نفوذ وسيطرة القوى الكبرى، حيث تستخدم كل وسائل القوة العسكرية والسياسية في حماية مصالحها وإخضاع الاخر لدائرة نفوذها وفقاً للتفكير والمدرسة الواقعية.

يعزز ذلك الحرص السعودي لمواكبة طبيعة الحراك السياسي اليمني والمتغيرات التي تطرأ عليه بفعل التحولات المستمرة في خريطته السياسية، بالذات من أربعينيات القرن الماضي منذ ثورة الدستور 1948 وليس انتهاء بثورة فبراير 2011 وإفرازاتها، مما ساهم بطبيعة الحال في بروز تغييرات في بنية النظام السياسي وإعادة ضبط بوصلة العلاقات الإقليمية الدولية بين اليمن ومحيطه الإقليمي والدولي وتحديداً علاقاته مع السعودية، والسعي لتحقيق استقلاليته عن مركزية التأثير الإقليمي والنهوض بمشروع وطني يسهم في بناء دولة تعيد صياغة علاقاتها من منظورها الذاتي ومصالحها، وهذا الامر اثار نوعاً من القلق لدى دول القوى المسيطرة من تقليص نفوذها في المحيط، وإخفاقه يعزز تقدمها فيما يمثل علاقة طردية وعكسية في الوقت ذاته، فتقدم دول المركز يستفيد من تراجع وتخلف دول المحيط، وكلما حاولت الدول الضعيفة اللحاق بالدول القوية، كلما حققت الدول القوية تقدم مهول للحفاظ على مستوى التوازنات بين الدولتين لتبقى الدول الهامشية في دائرة الحاجة لدول المركز حتى لا تشكل أي تهديد لها.

وترى نظرية التبعية أن دول المركز تسعى إلى التأثير على دول الهامش مما يضطرها إلى تبعيتها خوفاً من العزلة الدولية أو العقوبات، أو من خلال احتواء الدول القوية للطبقات المؤثرة في الدول الضعيفة، بل إن الدول الضعيفة تسعى إلى انتهاج سياسات مماثلة تحاكي النموذج المتقدم ما يجعلها تابعة سياسياً وثقافياً تحت تأثير قوى المركز، وعلى سبيل المثال فإن الموقف السعودي من الوحدة اليمنية 1990م كان مناهض لمشروع الوحدة وساعي لإفشاله، حيث أن قيام الجمهورية اليمنية ذات الهوية الوطنية القوية بثقلها السكاني والعسكري على حدودها الجنوبية يشكل خطراً وجودياً عليها – كما تظن؛ فبدأت بالعمل من خلال أدواتها في الداخل الذين اختلقوا المشاكل بين الشريكين، حيث بادرت عبر أدواتها الى الوقوف ضد الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمني عام 1991م، وعندما فشلت في ذلك بدأ مسلسل الاغتيالات ضد قيادات الحزب الاشتراكي (الرميمة، 2018: 105)، وكانت السعودية ترى في الوحدة خطوة تسهم في جعل اليمن قادراً على تأهيل نفسه للعب دور مغاير لأجندتها، وبالتالي تفقد أي محاولة للتأثير على القرار السياسي حالماً استقرت الظروف السياسية وشرعت اليمن تتجه نحو تجاوز عقباتها الداخلية، ويعزز ذلك دورها في حرب الانفصال في صيف 1994 م، بين جناح الرئيس علي عبد الله صالح والقوى الموالية لمشروع الوحدة وبين جناح نائبه علي سالم البيض الذي قاد مشروع الانفصال عن السلطة المركزية وفق دستور الوحدة، حيث وقفت السعودية بقوة مع مشروع الانفصال ودعم القوات الجنوبية على جميع الأصعدة السياسية والعسكرية والإعلامية، بهدف دعم تقسيم اليمن حتى يبقى ضعيفاً ممزقاً يعاني من أزماته الداخلية ويخوض حروباً ونزاعات ويظل غارقاً بها لتتمكن من استعادة نفوذها عليه كجزء من نفوذ سيطرتها في المنطقة، وبالتالي صراعات القوى الجنوبية والشمالية سيجعل كل طرف يحتاج إلى دعم خارجي ومساندة إقليمية ودولية، مما

يعمق نفوذ السعودية ويجعل الاطراف معتمدة عليها لتحقيق أي انتصار على الطرف الأخر، أو حتى في كيانين منفصلين ضعيفين يسهل عليها احتواء الطرفين، وهذا ما يتعذر تحقيقه في ظل قيادة مركزية موحدة، وكان موقف اليمن في حرب الخليج الثانية 1991 م، حينما اجتاح العراق دولة الكويت منحازاً إلى جانب العراق خارج سرب الموقف الخليجي، قد اثار سخط السعودية وعزز من مخاوفها من وجود قوة لا تنسجم مع توجهاتها، لذلك عملت بقوة في دفع عجلة الصراع بانتصار قوى الانفصال بكل الوسائل المختلفة.

ولليمن حدود مشتركة مع السعودية بطول 1470 كيلو مترا، تتخللها ثغرات في أماكن عديدة يمكن استخدامها من قبل المجرمين، والمهربين، والإرهابين، وتعتبر اليمن الجزء الأضعف في الحزام الأمني الذي شكلته الرياض، حيث يشكل المجتمع اليمني الهش بتركيبته الجهوية المذهبية أساساً للاضطراب الاجتماعي والسياسي التي تشهده اليمن على مر العقود (محمد، 2017: 19).

والحل الوحيد للانعتاق من عبودية التبعية تتمثل في التخلص من المركز ومواجهة كل أشكال الاستغلال الامبريالي حتى تستقل البلدان النامية وتنطلق في مشروع منافس، لتتمكن من تخطي عوامل التخلف والتبعية، وبالتالي فقد مثل اندلاع الثورة اليمنية في: 11 فبراير 2011 م، مؤشرات جادة للتخلص من تبعية المركز، وهذا سبب قلقاً بالغاً لدول الجوار وبالذات السعودية، من ناحية خوفاً من اجتياح تيار الربيع العربي إلى بلدانهم ضد الأنظمة الملكية، ومن ناحية أخرى توجساً من أن تأتي الثورة بقوى سياسية قد لا تخدم البعد الاستراتيجي للمنطقة، وامتداداً لذلك البعد فقد ناهضت الثورة ونظرت اليها بقلق، حيث تعتقد ان الثورة هي وسيلة الإخوان المسلمون للوصول إلى السلطة، حيث تقف السعودية بقوة في وجه مد الفكر الإسلامي، ولذلك فقد كان الرئيس السابق علي صالح برغم الحساسيات وتعرجات العلاقة احياناً وعدم الثقة احياناً اخرى، إلا انه في هذا الموقف يمثل الحليف القوي في مواجهة مشروع الثورة الشبابية، ومع انسداد افق محاولات التسوية زادت مطالب المعارضة اليمنية، التي صعدت من مطالبها ببيانات متلاحقة وضرورة انتقال السلطة، وعلى ضوء تلك المطالب دخل اليمن مرحلة من الفوضى الشاملة، والتي في النهاية وصلت الى العدوان المسلح على اليمن (Harrity, Shank, 2015: 2-6).

وتمثل محافظات: حضرموت، المهرة، شبوة، مناطق "حلم السعودية العظمى" منذ عقود، حيث وأن رغبة المملكة العربية السعودية الحصول على منفذ تراودها منذ فترة طويلة للوصول إلى بحر العرب لتصدير النفط بدلاً من الاعتماد على مياه الخليج ومضيق هرمز المحفوف بالمخاطر، وتزايدت رغبة المملكة وحاجتها بعد تحويل محافظة خراخير (التابعة لمنطقة نجران جنوب السعودية) إلى مخزن للنفط الخام وإجلاء جميع سكانها (ساحلي،2020: 461).

والتواجد السعودي في اليمن يشمل المحافظات اليمنية الآتية:

1- التواجد العسكري في محافظتي المهرة وشبوة:

فتحت السعودية جبهة جديدة من المواجهات في اليمن، وذلك عندما دخلت القوات السعودية في نوفمبر 2017 محافظة المهرة، شرق اليمن، وفرضت سيطرتها على المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية، وذلك قبل أن تشرع ببناء خمس قواعد عسكرية

بالمحافظة، وكان الهدف المعلن هو ضمان ضبط الحدود مع عمان، في حين أن التوجه السعودي له مصالح أخرى متمثلة في التخطيط لبناء خط أنابيب نفط يمر عبر المحافظة باتجاه بحر العرب، بما يضمن تجنب صادرات النفط السعودية الحاجة للمرور حصراً عبر مضيق هرمز التابع للتهديدات الإيرانية، وسعت سلطة عمان لمواجهة هذا الحضور السعودي عبر مظاهرات قادتها العشائر المحلية في المحافظة المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع سلطنة عُمان (العزيزي، وآخرون، 2022: 126).

وعملت السعودية على مدّ أنبوب نفطي وإنشاء ميناء في المهرة بتكاليف أقل وفي وقت قياسي، وقد أوضحت المصادر "المهرة بوست" أن الرياض أقامت أربع قواعد عسكرية في المهرة لمحاصرة الإمدادات العسكرية الإيرانية "لأنصار الله"، حيث أقامت إحدى القواعد العسكرية في مديرية ومحمية جوف الطبيعية المحاذي لسلطنة عمان.

كما تتواجد القوات السعودية حالياً في منفذي شحن وصرفيت الحدوديتين مع سلطنة عمان، رغم تنامي الرفض والمطالبات الشعبية بإنهاء ذلك التواجد، بالرغم من دفع السعودية بالمئات من جنودها إلى المهرة منذ العام: 2017م، تحت ذريعة محاربة التهريب، وسط مطالبات شعبية مستمرة بإخراجهم من المحافظة.

ولهذا شرعت السعودية بالفعل في بناء الميناء ومد أنبوب النفط، كما تقوم بشق طريق دولي بطول: 300 كلم، يبدأ من حدودها حتى ساحل المهرة.

وتحكم السعودية ايضاً سيطرتها على المنافذ البرية والبحرية والجوية لمحافظة المهرة، حيث تسيطر على مطار الغيضة وميناء نشطون ومنفذي "صرفيت" و "شحن" الحدوديتين مع سلطنة عمان، ونشر مئات الجنود والعربات في المحافظة (موقع إخباري، أجراس اليمن، 2022).

وبلغت عدد القوات السعودية في المهرة "قوات الواجب" ثلاثة ألف جندي وضابط سعودي يقيمون قاعدة عسكرية في مطار الغيضة بالمحافظة وفي مناطق متفرقة من المحافظة المحاذية لسلطنة عمان (الشلفي، 2022).

وتواجد قوات النظام السعودي في محافظتي المهرة وشبوة مؤشر يفصح عن الرغبة التوسعية لدى النظام السعودي في الأراضي اليمنية، فلا يوجد مبرر للتواجد العسكري فيهما، خاصة أن الحوثيين الذين يعتبرهم النظام السعودي اعداءهم الايديولوجيون (حسب زعمهم) وجوداً في محافظة المهرة او في محافظة شبوة، مما يؤكد عدم وجود مبرر لتواجدها لهاتين المحافظتين عبر انشائها لمليشيات من أبناء المحافظتين تحت ذرائع حمايتهما، بعيداً عما يسمى الشرعية، وتحت علم الانفصال (الشعبي، 2023: 19).

2- التواجد العسكري في جزيرة سقطري.

قامت السعودية ببناء قاعدة عسكرية متقدمة في محافظة أرخبيل سقطري، وستمكن تلك القاعدة المسؤولين السعوديين من مراقبة بحر العرب ومضيق باب المندب، والتحرك في حال حدوث مشكلات بحرية، وقد وصلت قوات سعودية إلى الجزيرة اليمنية كجزء من حل بين الحكومة اليمنية ودولة الإمارات العربية المتحدة (قناة الحرة، 2018)، لكن تلك القوات التي بدأت بالعشرات أصبحت بعد عامين قرابة 1000 جندي سعودي (تصريح مسئول محلي في مطار سقطري، 2020)، وافتتحت معسكرات جديدة، وعلى الرغم من وجود هذه القوة السعودية الكبيرة إلا

أنها لم تتحرك لحماية السلطات المحلية اليمنية في الارخبيل عندما سيطر مسلحو المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم إماراتياً في يونيو 2020م.

وفي 18 أكتوبر 2020م حطت طائرة نقل عسكرية سعودية من نوع (Hercules C130) في مطار سقطري الدولي (مصدر محلي، 2020)، في تنافس مع دولة الإمارات العربية المتحدة (انتلجينس، 2020) كما تتحرك السعودية إلى جانب وجودها العسكري في سقطري من خلال "البرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن" (تصريحات مسئولين محليين، 2020)، الذي تأسس عام: 2018م بمبادرة من الملك سلمان بن عبد العزيز، ومن ضمن هذا البرنامج تم افتتاح مدارس جديدة في الجزيرة، كما يجري العمل على عدد من مشاريع البنية التحتية للمياه، وهي مشاريع كانت تسيطر عليها مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، التي استخدمتها أبو ظبي كغطاء لبناء نفوذ في الأرخبيل وشراء ولاءات فيها، ومنح جنسيات إماراتية للسكان، إلا أن السعودية تسعى لمنع أي نفوذ خارجي يتعداها في اليمن، فظل المسؤولين السعوديين قلقين من أن نفوذهم في البلد المجاور والذي يعتبرونه الحديقة الخلفية لهم نتيجة تطورين متوازيين (الشنباري، 2015: 89-91) :

الأول: بعد الثورات الربيع العربي 2011م، والتي اهتزت النخب التقليدية اليمنية التي ظلت موالية وتحظى بدعم وتمويل من السعوديين لعدة عقود سابقة، وظهور قوى وجماعات جديدة ذات تأثير يفوق تلك النخب التقليدية، مثل: حزب التجمع اليمني للإصلاح، وجماعة أنصار الله، والمجلس الانتقالي الجنوبي، ومنظمات مجتمع مدني وقيادات أظهرها الربيع العربي كقوى جديدة ومؤثرة.

الثاني: مخاوف استخدام اليمن كميزة لإثارة المشكلات في المملكة العربية السعودية يسبب معارك إقليمية أخرى، كما حدث مع إيران، لذلك تهدف السعودية إلى استعادة النفوذ التقليدي في اليمن، بما يحظر وجود أي نفوذ خارجي يتعداها بما في ذلك النفوذ الإماراتي، أو التأثير القطري والعماني، وتأثير القرن الأفريقي في اليمن.

لذلك فإن السعودية ترغب في استعادة إستراتيجيتها القديمة: "يمن أزمات ليس مفككاً"، فيتحول إلى منطقة قلق وامتداد صراع بالوكالة، وليس يمناً قوياً ومستقراً قادراً على الخروج عن العباءة السعودية، إضافة إلى لجوء كل المكونات اليمنية للمملكة السعودية في حل الخلافات بين الفاعلين المحليين، ومنع أي نفوذ للفاعلين الإقليميين أو المؤثرين الدوليين في اليمن دون موافقة وإشراف سعودي.

3- التواجد العسكري في مارب

توزعت القوات السعودية على قواعد عسكرية عدة، منها محافظة مارب شرق مدينة صنعاء، حيث تمركزت في مطار مارب ومعسكر صافر.

وكانت ذريعة الرياض في هذا التواجد العسكري في مارب حماية الحدود الجنوبية من هجمات أنصار الله، واستعانت بعشرات الآلاف من القوات السودانية والمرتزقة الأجانب ومجندين يمنيين.

ودعمت السعودية حملتها العسكرية في اليمن بثلاثين طائرة أباتشي ومدرعات أمريكية متطورة في قاعدة العند الجوية في عدن ومارب.

4- التواجد العسكري في حضرموت

نجحت السعودية في تحويل الشرعية إلى مجرد أداة لتحقيق مصالحها وتنفيذ مخططاتها، وهو ما أسهم في

بسط نفوذها على بعض المحافظات الجنوبية، ومنحها وجوداً عسكرياً فيها (الظاهري، 2023: 49).

ومنذ بدأت تحالفها العسكري على اليمن، حرصت الرياض على إبقاء حضرموت بعيدة عن الصراع، لإدراكها أن القوات المتواجدة هناك موالية لها، وأن لا صعوبات بالنسبة لها في نشر أي قواعد عسكرية لها هناك، على عكس المهرة التي ترفض ذلك الوجود وتصفه بالاحتلال، ومع اتساع نطاق تحركات المجلس الانتقالي الجنوبي وتوعده بالسيطرة على الوادي والصحراء بحضرموت، دفعت السعودية بقوات عسكرية رادعة وتم دمجها في المنطقة العسكرية الأولى في المدينة.

وهناك أهمية خاصة لمحافظة حضرموت بالنسبة للسعوديين لأسباب جغرافية، حيث تمثل الحدود معها أطول شريط حدود، مقارنة مع باقي محافظات الجمهورية اليمنية الأخرى، ولأسباب ديموغرافية، حيث يتداخل السكان وتتشابه أنماط سلوكياتهم، وتكون أجزاء من القبيلة الواحدة أحياناً على جانبي الحدود، ناهيك عن وجود جالية يمنية حضرمية كبيرة في المملكة السعودية.

ويبدو الحضور العسكري في سيئون بحضرموت كبير إذ تعتبر السعودية حضرموت الصحراء والمنطقة العسكرية الأولى التابعة للحكومة اليمنية في تبعيتها، حيث تغطي هذه المنطقة نصف مساحة الحدود مع السعودية، وتوجد فيها قيادة القوة السعودية للوادي والصحراء التي تضم المئات من الضباط والجنود السعوديين بكامل عتادهم العسكري (الشلفي، 2020).

5- التواجد العسكري في مدن أخرى:

هناك قواعد عسكرية سعودية في عدن ولحج والخوخة والمخاء وميون، حيث أقامت قواعد عسكرية في عدن وقاعدة العند الجوية في محافظة لحج جنوب اليمن، كما أرسلت ضباطاً وجنوداً أطلق عليهم اسم قوة الواجب، وتم توزيعهم على جزيرة سقطري وقاعدة العند في لحج، كما تسلمت القوات السعودية معسكرين في الخوخة والمخاء من الإمارات جنوب محافظة الحديدة، إضافة إلى وجود عشرات من الجنود بجزيرة "سيون" على فوهة باب المندب.

المبحث الرابع.

التواجد العسكري الإماراتي في اليمن.

بالنظر إلى طبيعة العلاقات اليمنية-الإماراتية، فهي لم تشهد حالة استقرار حتى في عهد الرئيس السابق علي صالح، بل ظلت في حالة مد وجزر، تبعاً للأحداث التي شهدها اليمن والمنطقة، ولم تشهد علاقة البلدين استقراراً نسبياً إلا في أعقاب توقيع اتفاقية تأجير ميناء عدن لصالح شركة موانئ دبي في العام: 2008 لمدة: 52 عاماً قابلة للتمديد لمدة عشر سنوات.

كانت تلك الاتفاقية بمنزلة تنازل عن نشاط ميناء عدن المهم بالنسبة لليمن، ضمن مقومات الموقع الجيوسياسي للدولة اليمنية لصالح ميناء جبل علي، الذي أصبح محطة مهمة في الخطوط التجارية الدولية وبالفعل، تراجع نشاط ميناء عدن الذي كان يصنف سابقاً بأنه ثاني أهم موانئ العالم بعد ميناء نيويورك في ما يخص تزويد السفن بالوقود، وأُلغيت الاتفاقية في عهد حكومة الوفاق التي أفرزتها الثورة السلمية في اليمن تحت ضغط الأصوات اليمنية المطالبة بإلغاء الاتفاقية، بسبب حالة التراجع المستمر لأداء الميناء،

حيث شهد عدد الحاويات المسجلة تراجعاً من: 492 ألف حاوية في العام: 2008 الى 146 ألف حاوية في العام: 2011، كما تدخلت القوات الإماراتية في حرب اليمن منذ انطلاق العملية العسكرية الموسومة بـ"عاصفة الحزم" في: 26 مارس 2015 م، بنحو: 500 جندي، تتمركز داخل قواعد عسكرية ومراكز قيادة وتدريب خاصة بها في عدة مناطق ساحلية، تقع على خليج عدن والبحر الأحمر، فضلاً عن قاعدة صرواح التي تقع بمحافظة مأرب شمالاً، وهذه القواعد هي: البريقة (عدن الصغرى) التي تعد المركز الرئيس للقوات الإماراتية في اليمن، والريان (مطار الريان بالمكلا) بمحافظة حضرموت (الساحل) وبلحاف بمحافظة شبوة، وميناء المخاء بمحافظة تعز، والخوخة بمحافظة الحُديدة، في حين تنتشر مجاميع محدودة العدد من القوات الإماراتية في مناطق مختلفة من عدن، ولحج، وشبوة، وحضرموت، والمهرة، ومناطق من الساحل الغربي(الاحمدي، 2020: 3).

وتسعى دولة الإمارات من خلال تدخلها في اليمن إلى تعزيز طموحها السياسي والاقتصادي والعسكري، ودورها كقوة متنامية ذات طابع إقليمي، ومن هنا نجد أهم الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الإمارات الى تحقيقها، تتمثل فيما يلي (العزيزي، وآخرين، 2022: 128):

1- تقوية موقفها العسكري والاقتصادي في المنطقة، حيث تشهد تنافساً شديداً مع السعودية وإيران وتركيا.
2- دعم مركزها السياسي في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والعالم العربي لمنافسة السعودية ومصر وتركيا.
3- توسيع مشاركتها في مكافحة الإرهاب بوصفها ورقة صعود الى العالمية، وطريقاً لكسب ود القوى الكبرى.
4- الاستغلال العسكري للمضايق والجزر والاطلالات البحرية المتنوعة، والسعي لإيجاد وضع خاص لميناء عدن وإلحاقه بموانئ دبي العالمية.
5- التحكم في ست قطاعات نفطية بحرية، يقع ثلاثة منها قبالة السواحل اليمنية المتشاطئة للبحر الأحمر وثلاثة منها في خليج عدن.
6- اضعاف قوى 11 فبراير 2011 باستهداف حزب التجمع اليمني للإصلاح بوصفه تابعاً لجماعة الإخوان المسلمين.

وكما هو الشأن بالنسبة للسعودية، تنطلق الإمارات في محاولتها لعب دورا خارجيا إزاء محيطها الإقليمي من تصورات صناع سياستها الخارجية لطبيعة مصالحها ضمن ذلك المحيط، ويمكن إجمالاً تحديد مجموعة من أبرز العوامل التي يفترض أنها تشكل الإطار العام الذي تنبثق منه تلك التصورات، وذلك على النحو الآتي: (السياغي، 2018: 65 – 66):

1- تبني القادة الإماراتيين لفكرة استحقاق الإمارات للقيادة الإقليمية انطلاقاً من نموذجها التنموي المتميز والمتفرد في المنطقة، حيث يعتقد صناع القرار بذلك، وديمومة ذلك يتطلب التوسعية لدولتهم لضمان تمددهم الاقتصادي – الاستثماري بالقوة في أراضي الدول المجاورة وعبر إنشاء القواعد العسكرية.
2- طبيعة رؤية صناع القرار للعلاقة بين مصادر القوة الاقتصادية والسياسة الخارجية، وتوجيه الموارد لتعزيز ذلك.

3- طبيعة إدراك صناع القرار وتصوراتهم حول مسألة تحديد الخصوم والاعداء لدولتهم، بخليط معقد وغير مبرر.

4- طبيعة توجهات صناع القرار إزاء مسألة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتبعية العلاقة كوكيل امريكي.

وبدأ التدخل الإماراتي في اليمن في أعقاب إطلاق عاصفة الحزم عام: 2015م بالتوسع الميداني في اليمن، مستغلة الأوضاع المتردية التي تمر بها اليمن في جزيرة ميون وميناء المخاء وقرية ذو باب نماذج للتوسع الاماراتي في غياب عن السعودية او في ظل غضّها الطرف عن تصرفات قوات الامارات ضد اليمن واليمنيين، الذين هجرت منهم من تشاء، واتخذت من بيوتهم مقراً لها، ومن بلداتهم ومناطقهم الإستراتيجية قواعد عسكرية وموانئ ومطارات.

واستغلت الإمارات انشغال السعودية بوضعها الداخلي والمعارك في حدودها مع "أنصار الله" والقوات الموالية للرئيس السابق/ علي صالح لتبسط سيطرتها وتتمدد لتكون صاحبة النفوذ في اليمن مستقبلاً، فأقامت القواعد العسكرية في كثير من الأراضي والموانئ والجزر اليمنية.

تزايدت النزاعات والصراعات ومواطن الاضطرابات في المشهد اليمني، وعلاقتها وارتباطها بدول العالم، والتي تشكل نقطة التقاء مصالح قوى دولية، حيث يحاول الكيان الصهيوني التوسع في دولة ارتيريا ويقوم بتدريب وامداد القوات الاريترية بعدد من القطع البحرية ومحاولة السيطرة على الجزر اليمنية، إضافة إلى تواجد العديد من القوى الدولية في جيبوتي والتي تصل إلى ثمان دول، وقامت ببناء قواعد بحرية وجوية فيها، والتي تشكل مصدر تهديد للأمن القومي اليمني، ومحاولة الإمارات من تحييد الأهمية الإستراتيجية للموانئ البحرية ومنها ميناء عدن ومينا المخاء وبقية الموانئ، والعمل على تشكيل مليشيات موالية لها في المحافظات الجنوبية، وقيام الإمارات بالتعاون مع الأمريكان والسعودية في عقد اتفاقية مع أرتيريا من خلالها تتمكن من استئجار ميناء عصب في ارتيريا لمدة ثلاثون عام، إضافة إلى تطوير مطار ارتيريا الدولي واستخدامه من قبل الإمارات في مختلف المهام العسكرية والاقتصادية مقابل أيضا تجنيد: 400 فرد من ارتيريا للعمل في القوات العسكرية الإماراتية، إضافة إلى الدور الإماراتي الذي يحاول إعادة تشكيل البوابة الأهم التي تربط التجارة العالمية ببعضها، حيث تشكل البوابة الجنوبية للبحر الأحمر أهمية خاصة لمعظم الدول، وفي نفس الوقت تشكل المدخل الرئيس للبحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي من خلال بحر العرب وخليج عدن وباب المندب، إضافة إلى تشكل وموقع الجزر البحرية اليمنية في جزيرة سقطرى، عبد الكوري، ميون، حنيش الكبرى، وسيول حنيش، جزر الزبير، زقر، وذو حراب، والتي بمجملها تشكل احد الأسس لتحقيق امن التجارة البحرية العالمية وامن امداد الطاقة العالمي، والتي تشكل احد مستويات الامن البحري الإقليمي والدولي وترتبط بشكل رئيسي في الامن القومي اليمني.

ودعمت القوات الإماراتية تشكيلات عسكرية في مناطق جنوب اليمن، ودعمت إنشاء قوات الحزام الأمني في عدن وقوات النخبة الحضرمية في حضرموت والنخبة المهرية التي تنشط من حين إلى آخر في المدينة.

وتتبع هذه القوات رسمياً وزارة الداخلية، لكنها ممولة ومسيَّرة من الإمارات، خلص تقرير أعده فريق خبراء

الأمم المتحدة المعني باليمن، ومركز المدنيين في حالات النزاع (سيفيك) إلى أن الحزام الأمني عَمِل خارج سلطة الحكومة اليمنية إلى حد كبير.

واصلت الإمارات دعم وتوجيه قوات النخبة الحضرمية التي تنفذ حملات مكافحة الإرهاب وغيرها من الحملات الأمنية في حضرموت، وهي رسميا جزء من الجيش اليمني، وتحديداً في المنطقة العسكرية الثانية، التي تغطي أجزاء من محافظة حضرموت، أبلغت الإمارات فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة بشأن اليمن بأنها قدمت مساعدة عسكرية ومالية وتدريبية ومعلومات استخبارية ومعلومات لوجستية وتدخلا جويا، ولكن القوات كانت تحت سيطرة القوات المسلحة اليمنية. خلص فريق الأمم المتحدة إلى أنه رغم أنها تحت قيادة الحكومة، إلا أنها تخضع فعليا للسيطرة التنفيذية لدولة الإمارات التي تشرف على العمليات البرية في المكلا. خلص إلى ذلك أيضا تقرير صدر عام 2016 عن مركز سيفيك.

ولا يختلف الدور الإماراتي عن الدور السعودي، إلا أن الدور الإماراتي أكثر وضوحاً وتحدي، خاصة بعد تطبيعه وولاءه المطلق للكيان الصهيوني بدعم امريكي وبريطاني وفرنسي.

وفي ظل الهيمنة الأمريكية – الإسرائيلية على دول الخليج، سعت أمريكا وإسرائيل إلى بث الفرقة بدلاً من التسامح، والقتال بين الأشقاء بدلاً من حسن الجوار، كما سعت إلى افقار الشعوب العربية والإسلامية وإثارة الفتن وإشاعة الكراهية والطائفية والنعرات القبلية بين الشعوب، لكي تتمكن من استغلالها وتمويلها بالمقدرات الحربية من المصالح الأمريكية والإسرائيلية، والتي أدت إلى الاخلال بالأمن والسلم الدوليين برعاية أمريكية ظاهرة ورعاية اسرائيلية كانت إلى وقت بعيد مخفية وأصبحت ظاهرة في الدول الخليجية.

وما تقوم به دولة الإمارات العربية المتحدة من دور مشبوه في العدوان على اليمن وبقيادة السعودية منذُ أكثر من ثمان سنوات، واحتلالها الموانئ والسواحل اليمنية، وإقامة قواعد عسكرية على امتداد سواحل البحر العربي والبحر الأحمر وسواحل دول القرن الأفريقي، ذلك بفضل الدعم اللوجستي والاستخباراتي الأمريكي والبريطاني والإسرائيلي، هي من دفع دولة الإمارات للقيام بتنفيذ أجندة هذه الدول، وكذلك اطماعها في الموانئ والمواقع البحرية في الجمهورية اليمنية.

وعلى مستوى الصراع الدولي على الممرات المائية وتواجد القواعد العسكرية، لا تمثل الإمارات أي نوع من القوة، ووجودها مرتبط بالوجود الأمريكي – الإسرائيلي.

ولذلك وبحسب التقارير الصحفية الأمريكية فإن القواعد العسكرية في اليمن والقرن الأفريقي منسوبة بالظاهر للإمارات، لكنها تضم طائرات وجنود ومعدات أمريكية، وتدار من ضباط أمريكيين.

والإمارات واحدة من الدول التي تمتلك قواعد عسكرية خارج حدودها في عدد من الدول الإفريقية، ومن ضمنها القاعدة البحرية والجوية التي تم الإعلان عن انشائها في مدينة بربرة الصومالية والتي تديرها شركة موانئ دبي العالمية، والتي تقع على ممر بحري يربط ما بين قناة السويس والبحر الأحمر والمحيط الهندي، وكذلك قاعدة عصب الإماراتية في دولة ارتيريا القريبة من مضيق باب المندب، والتي تشن طائراتها عدوانها على اليمن، كما تحدثت تقارير عن وجود قاعدة خروبة العسكرية في ليبيا.

أما في اليمن فالوجود العسكري متواجد في عدن وشبوه وحضرموت والمهرة وسقطرى والشريط الساحلي لمدينة تعز، ضمن قواعد عسكرية ومعسكرات تدريب توجد بها قوات إماراتية، وتمتلك الإمارات عدة قواعد عسكرية على البحر الأحمر وبحر العرب، كما تتواجد في العديد من المدن والموانئ والجزر ومنها:

1. التواجد العسكري في مدينة عدن

الامارات التي كانت في ظاهر الأمر غير متحمسة للتحالف، نظراً لموقفها المناهض للإخوان المسلمين وحزب الإصلاح، اتضح أن قواتها كانت السّباقة لغزو مدينة عدن، مما كشف عن مطامعها بشأن الميناء الاستراتيجي، وقد دلت التقارير على أن حكومة أبو ظبي أسهمت في تعطيل نهوض ميناء عدن حتى لا يسحب البساط عن ميناء دبي العالمي، ووجود قواتها في عدن لا ينفصل عن الاستمرار في هذه المهمة، التي تحولت الى احتلال بطريق مباشر، وغير مباشر بواسطة عملائها من المليشيات (صبري، 2016: 193)، ويهدف التدخل الإماراتي في عدن لتحقيق العديد من المآرب السياسية التي تمثل أهمية كبرى لها، ومنها: القضاء على حزب الإصلاح، كما تحاول الضرب على وتيرة التفرقة بين الجماعات الموالية للسعودية، ودفعت بجنودها على الأرض لتكون سيدة الموقف في عدن، واستحوذ الجانب الاقتصادي ايضاً على اهتمامها بتدخلها العسكري، حيث أن التدخل في مدينة عدن وفي مينائها الهام للحفاظ على المناطق الحرة في الإمارات، وتعتبر دبي من أهم المدن اللوجستية في العالم، وبالتالي لا يمكن حصر مكاسب الميناء في العائدات المباشرة، بل هناك عائدات غير مباشرة قد تفوق حجم أرباح الميناء بأضعاف.

2- التواجد العسكري في جزيرة سقطرى (كافيرو، 2022: 36):

تقع جزيرة سقطرى شمال المحيط الهندي، جنوب بحر العرب، وهي عبارة عن أرخبيل مكون من ست جزر يشكل ممراً للتجارة العالمية من الصين والهند ودول الخليج الى الشرق الاوسط وافريقيا والعالم أجمع.

تبلغ مساحة الأرخبيل ثلاثة آلاف كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكانه: (100) ألف نسمة.

وتكتسب جزيرة سقطرى أهمية حيوية كبيرة، كونها تقع في دائرة السيطرة على البحر الأحمر وخليج عدن، وخطوط تدفق نفط دول الخليج الى خارج المنطقة، وخطوط الملاحة الدولية عموماً، ونظراً لأهمية الجزيرة فقد سعى النظام الإماراتي الى استغلال الجزيرة عسكرياً عن طريق بناء قاعدة عسكرية متقدمة فيها، وعسكرة الجزيرة من خلال ما قامت به من عسكرة لأبناء سقطرى واقامة المعسكرات داخل الجزيرة، وحيث أن الجزيرة تقع بالقرب من طرق الشحن الرئيسية التي تهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بالسيطرة عليها وحمايتها باعتبارها العمود الفقري لاقتصادها. كما يوجد في سقطرى مطار به مهبط طائرات طوله: 3 كيلومترات يسمح بهبوط الطائرات العسكرية الثقيلة، وبعد أن نشرت الإمارات العربية المتحدة قواتها في جزيرة سقطرى كجزء من التدخل العسكري في اليمن، اتهمتها بعض الفصائل السياسية اليمنية بالقيام بأعمال سلب ونهب، مدعية أن القوات الإماراتية قد دمرت الحياة النباتية في الجزيرة.

في: 3 مايو 2018، نشرت الإمارات أكثر من 100 جندي في الجزيرة، واستولت على منشآت رئيسية مثل :مطار سقطرى وطردت الجنود اليمنيين، ورفعت تلك القوات علم دولة الإمارات وصور ولي

عهدها آنذاك محمد بن زايد آل نهيان في المباني الرسمية والشوارع الرئيسية.

وقال مسؤولون يمنيون قامت طائرات شحن إماراتية بنشر الدبابات ووسائل النقل المدرعة والمعدات الثقيلة في سقطرى، وتمتلك الإمارات قاعدة عسكرية كبيرة في جزيرة سقطرى اليمنية جعلت منها منطقة خاصة بها، نظراً لغياب الدولة، وتصرف فيها الإمارات كدولة احتلال، وجندت الإمارات المئات من أبناء الجزيرة، ومنح الكثير منهم الجنسية الإماراتية وضم الجزيرة للسيادة الإماراتية، حيث تتحكم هذه الجزيرة بشكل كامل بالخط الذي يمر من الهند إلى الغرب، وتعمل الإمارات على التواجد بكثافة في الجزيرة بقوات إماراتية غير معروفة العدد والعدة في هذه القاعدة.

2- التواجد العسكري في جزيرة ميون (قائد،2021: 68):

تأتي أهمية جزيرة ميون الإستراتيجية من كونها تشرف على الممر المائي في مضيق باب المندب، الذي تمر فيه نحو (21) ألف سفينة عملاقة سنوياً، وبواقع (57) سفينة حاملة نفط يومياً، وتُقدر كمية النفط العابر للمضيق بـ(3.3) مليون برميل يومياً، وتعتبر الجزيرة ومضيق باب المندب الشريان المتدفق الرابط بين البحر الأحمر وبحر العرب وخليج عدن جنوباً؛ حيث يبلغ عرض باب المندب الكلي: (30) كم (20 ميلاً تقريباً)، وهي المسافة الفاصلة بين قاراتي آسيا وافريقيا، وهو ما يسمح لشتى السفن وناقلات النفط بعبور الممر بيسر على محورين متعاكسين متباعدين، وتأتي الأهمية العسكرية من خلال موقع جزيرة ميون الذي يجعلها تسيطر بشكل كامل على مضيق باب المندب، الذي يعد طريق التجارة الرئيس بين الشرق والغرب، وهو يتكامل بشكل كامل مع قناة السويس، مع ازدياد أهمية نفط الخليج، واحتلال جزيرة ميون من قبل النظام الإماراتي لا يرتبط بالوضع اليمني، بل ايضاً بطموحاته الإستراتيجية، حيث ترى أبو ظبي في نفسها إمبراطورية بحرية، (وصفها عسكريون امريكيون بإسبرطة الصغيرة)، وانها يجب أن تسيطر على الموانئ الرئيسية وطرق التجارة البحرية في المنطقة.

وفي: يوليو 2017م، نشر الصحفي البريطاني المتخصص في قضايا الشرق الأوسط "جيريمي بيني" صوراً وخرائط توضح الإنشاءات التي تقوم بها القوات الإماراتية في جزيرة ميون، وما يُعتقد أنه مدرج طائرات جديد يتم إنشاؤه، متوقعاً أن تنتهي من إكمال بناء المدرج وإنشاءات أخرى مع نهاية عام 2017م.

وتمنح الإمارات الجنسية الإماراتية لعدد من الأهالي المقيمين بجزيرة ميون، والتي أنشأت عليها قاعدة جوية وعسكرية بالقرب من مضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي.

وبعد أن انتهت الإمارات من تشييد قاعدة عسكرية جوية على جزيرة ميون اليمنية بمضيق باب المندب، عادت مرة أخرى بذريعة بناء مدينة سكنية للسيطرة على الجزيرة الاستراتيجية.

وعادت أبو ظبي إلى الجزيرة اليمنية بعد مرور أكثر من عام على كشف قاعدة جوية غامضة تعمل على بناؤها في جزيرة "ميون"، وفي مطلع أبريل 2021م، نشرت صحيفة "عربي 21" تقريراً يكشف عن استقدام النظام الاماراتي لعمالة أجنبية الى جزيرة ميون لاستكمال الاعمال الإنشائية لبناء مدرج طائرات ضمن قاعدة عسكرية تابعة لها في الجزيرة (الشعبي، 2023: 11).

3- التواجد العسكري في جزيرة عبد الكوري

في: 31 ديسمبر 2021م، نقلاً عن مصدر يمني بدأت الإمارات العربية المتحدة في بناء منشأة عسكرية على جزيرة عبد الكوري الإستراتيجية في اليمن، الواقعة بين خليج عدن والقرن الأفريقي، وقال المصدر إن الإمارات تواصل نشاطها العسكري وشرعت في بناء منشأة عسكرية في الجزيرة، والتي تعتبر ثاني أكبر جزر أرخبيل سقطرى (المهرة بوست، 31 – 12 – 2022)، وكانت وكالة أسوشيتد برس أكدت أن جزيرة ميون تقع تحت الاحتلال الإماراتي بعد الكشف بأنها قامت سراً ببناء مدرجًا للطائرات بطول: 1.85 كيلومتر (6070 قدمًا) في الجزيرة وتشييد ثلاثة حظائر على مدرج المطار جنوب المدرج مباشرة.

وخلال سنوات الحرب، استطاعت الإمارات والتي قدمت تحت المظلة السعودية السيطرة على أهم المواقع الإستراتيجية باليمن، المتمثلة في الجزر والموانئ والمطارات بخاصة تلك المطلة على سواحل البحر الأحمر ومضيق باب المندب والبحر العربي.

وطبيعة الصراع اليمني أظهرت تشتت القوى الداخلية المتصارعة، وتعدّد أجندتها وارتباطاتها الخارجية، وهشاشة التحالفات فيما بينها، وعدم وضوح أهدافها، وأهداف الأطراف الداخلية والخارجية المنخرطة في الشأن اليمني، أدت الى خلق وضع سياسي هش لا يوفر أرضية لتسوية سياسية متينة ولا حلول للصراع، ووضع يمني يميل الى الجمود، لا يمكنه تحقيق أي انتصارات عسكرية واضحة تُبرز منتصراً قادراً على فرض ارادته، ومهزوماً يقبل بما فرض عليه (المودع،2016: 2-4)، وبالتالي فاليمن واقعة ومطبقة لنظريتي الواقعية والتبعية الاقتصادية والسياسية للدول الإقليمية والدولية، والتي تسيطر بقوة السلاح والتواجد العسكري على أراضيها وجزرها وموانئها.

وبشكل عام يتمثل التدخل العسكري للقوات الإماراتية في القيادة والسيطرة على التشكيلات المسلحة التي أنشأتها ودعمتها أثناء المعارك مع الحوثيين في المحافظات الجنوبية، خلال عامي: 2015 و 2016م ، حيث غدت هذه القوات ركيزة أساسية للإستراتيجية الأمنية كما برز دور القوات السودانية في معارك الساحل الغربي، إلى جانب تشكيلات مسلحة أخرى أنشأتها الإماراتية في اليمن، والتي تتشكل من: قوات الحزام الأمني، وألوية » القوات المشتركة « الإمارات لهذا الغرض وأطلق عليها في ما بعد اسم العمالقة، وقوات النخبة الحضرمية والنخبة الشبوانية، والحرس الجمهوري. والجدول التالي يوضح التوزيع النوعي والجغرافي للقوات الخاضعة للإمارات في اليمن:

نوع القوات	حضرموت (الساحل)	شبوه	ابين	عدن	لحج	الضالع	تعز (الساحل)	الحديدة
الحزام الأمني			*	*	*	*	*	
النخبة	*	*						
العمالقة				*	*		*	*
حراس الجمهورية							*	*

المصدر: الذهب، 2019: 5).

النتائج والتوصيات

في ختام هذه الدراسة التي انطلقت من تحديد المشكلة البحثية وتفسير التواجد العسكري السعودي الإماراتي من خلال النظرية الواقعية ونظرية التبعية في العلاقات الدولية، وفي محاولة للإجابة عن التساؤلات البحثية التي انطلقت منها الدراسة، وهي: **ما مدى التواجد العسكري السعودي والاماراتي في اليمن؟** وهو ما سعت الدراسة للإجابة عليه، من خلال استعراض التواجد العسكري في كثير من الاراضي والموانئ والجزر اليمنية، وكذلك ما أثبته المؤشرات التي تم عرضها في متن الدراسة على هذا التواجد والقواعد العسكرية المتواجدة.

أما **لماذا أستغل النظامين السعودي الإماراتي حربهما على اليمن لتبرير تواجدهما العسكري؟**، فقد أجابت الدراسة على هذا التساؤل من خلال ما شهدته الاحداث من استغلال النظامين السعودي الإماراتي لعدوانهما على اليمن في بناء القواعد العسكرية واحتلال الموانئ والجزر اليمنية والنيل من سيادته واستقلاله ووحدته والعمل على تفكيكه إلى كيانات عسكرية وسياسية متصارعة، وهو ما تجلى في الوجود العسكري الفعلي على الأراضي اليمنية.

أما **ماهي مبررات التواجد العسكري السعودي الإماراتي في اليمن؟**، فقد أجابت على ذلك الدراسة من خلال مبرر العدوان المُعلن وهو إعادة الشرعية المزعومة، والذي كان المبرر للتدخل في عاصفة "الحزم"، لكن المبررات الخفية كانت أطماع استعمارية لدى النظامين السعودي الإماراتي، والتي فتحت الباب على مصراعيه للنظامين السعودي الإماراتي فيما يتعلق برغبتهما في الاحتلال والسيطرة على الأراضي اليمنية، وهو ما أكدته الأحداث وما تم ذكره من مؤشرات وتواجد وقواعد عسكرية، واستخدام النظرية الواقعية، التي ساهمت في تأجيج الصراع وفرض أمر واقع معتمدة على المؤثرات العسكرية والاقتصادية بالقوة التقليدية، ومستغلة نظرية التبعية لبعض القوى التي قرارها السياسي مرتهن بقرارات دول أجنبية توجهها، حيث يتمتع جميع الفاعلين في اليمن بإقامة علاقات أو عقد تحالفات إقليمية تتجاوز الحدود الوطنية للدولة كعلاقة بعض القبائل اليمنية وحكومة العليمي مع السعودية، علاقة حركة الحوثي مع إيران، ونسج بعض رموز الحراك الجنوبي لعلاقات إقليمية ودولية من منطلق استمرارية الدولة في جنوب اليمن، إضافة إلى طبيعة جماعة القاعدة العابرة للحدود وعدم اعترافها بوجود الدولة أصلا. هذا التشابك في العلاقات طبقاً لنظرية الواقعية والتبعية في العلاقات الدولية؛ أدى إلى التواجد العسكري السعودي والإماراتي، وتغذية النزاع المسلح في اليمن.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج والتوصيات على النحو التالي:

اولاً- النتائج

1- التواجد العسكري للنظامين السعودي الإماراتي في الأراضي والموانئ والجزر اليمنية يكشف عن الاطماع السعودية الإماراتية، ويخالف مبادئ العلاقات الدولية بين الدول.

2- السعودية والإمارات تبني قواتها وسياستها وقواعدها العسكرية في اليمن، وفق نظرية التبعية وتنفيذ ما تمليه عليه قوى المركز في أمريكا وأوروبا وإسرائيل، فالقوة المادية هي الوسيلة للتحكم في ظل الفوضى في النظام العالمي طبقاً للنظرية الواقعية.

3- تسعى السعودية والإمارات إلى فرض وجودهما وهيمنتهما وسيطرتهما على اليمن، وتعزيز تواجدهما العسكري، لضمان بقائهما في دائرة المهيمن على الدول المحيطة بشكل عام وعلى اليمن بشكل خاص، واستغلالها وفقاً لنظرية التبعية.

4- أمن الخليج القومي مخترق بوجود القواعد العسكرية الأجنبية في دول الخليج، إضافة للقواعد العسكرية في اليمن التي تخدم في معظمها أطماعهم وتنفيذ سياسة الحلف الأمريكي الصهيوني.

5- التحالف السعودي والإماراتي لا يستطيعان ان يقودا تحالفا عسكريا بعيدين عن هيمنة وتوجيه مركز القوة في أمريكا وحليفاتها، وتنطبق عليهما نظرية الواقعية ونظرية التبعية حالياً ومستقبلاً.

6- السعودية أدركت خطأها وترغب في الخروج من اليمن بأقل الخسائر، مدركة أن نظرية الواقعية ونظرية التبعية، كما استخدمتها على اليمن ستنطبق عليهما مستقبلاً.

7- ساهم التدخل العسكري السعودي والإماراتي في اليمن وفقاً لنظرية التبعية والواقعية في تأجيج أزمات متواصلة واستدعاء القوات الأجنبية لليمن.

ثانياً- التوصيات

1- تنفيذ حملات سياسية وقانونية في المحافل الدولية لكشف حقيقة ما يحدث في اليمن، وما يتعرض له من عدوان واحتلال أراضيه تحت مبررات وذرائع مخالفة لقواعد العلاقات الدولية بين الدول.

2- العمل على توطيد العلاقات اليمنية بدول القرن الأفريقي خاصة المطلة على البحر الأحمر، لإيقاف توغل أمريكا وبريطانيا وكيان العدو الإسرائيلي في البحر الأحمر.

3- تكثيف الدراسات البحثية المرتكزة على أهمية البحر الأحمر وباب المندب، وكشف أساليب واطماع القوى الغربية وبعض الدول العربية في الأراضي اليمنية.

4- على حكام اليمن الاستفادة من الحرب واسقاط نظرية التبعية ورفع شعار الاستقلالية، معتمدين على الدعم الشعبي ودور محور المقاومة والأحرار في العالم.

5- تفعيل تيار الممانعة والمقاومة وبقية الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية على العالم للحد من التواجد العسكري السعودي الإماراتي ومن يقف خلفهما للسيطرة على مياه البحر الأحمر ومضيق باب المندب وبقية الموانئ والجزر اليمنية.

6- أهمية استمرار القيادة السياسة في اليمن بمخاطبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة في وضع الحلول العاجلة للأزمة اليمنية، نظراً لما يملكه اليمن من موقع جغرافي ومصالح مشتركة وتأثيره على السلم والأمن الدوليين.

7- ضرورة ادارك القوى السياسية اليمنية إن صراعات حوالي: 10 سنوات جرّت معها تدخلات خارجية واحتلال وقواعد عسكرية من قبل السعودية والإمارات، وتضارب في المصالح على الحدود البرية والملاحة الجوية.

المراجع باللغة العربية:

[1] **الظاهري، محمد** (2023)، **اليمن بين التملك الداخلي والتأثير الخارجي (السعودية – الإمارات – إيران مثالاً)**، المخاء للدراسات الاستراتيجية العدد (6)، الجمهورية اليمنية – تعز.

[2] **الشعبي، مجاهد صالح** (2023)، **أطماع النظامين السعودي والاماراتي في الأراضي اليمنية** (احتلال جزيرتي سقطري وميون نموذجاً)، مجلة منارات الأمن، اكاديمية الشرطة، العدد 10.

[3] **العزيزي، إيهاب حافظ، عفيفي، اسراء عادل عبد العاطي، شحات، ندا معتمد** (2022)، **التدخلات**

[4] **الخارجية في الأزمة اليمنية من (2011 – 2022)**، المركز الديمقراطي العربي، جامعة القاهرة.

[5] **عبد الشافي، نيره باسم فخري** (2022)، **الدور السعودي في الصراع اليمني 2011 –2022**، المركز الديمقراطي العربي.

[6] **العرفان، عبد الرحيم محمد، والمحاسنه، خالد فوزي** (2022)، **النظرية الواقعية في العلاقات الدولية**

[7] **وأثرها على السياسة الخارجية الامريكية**، مجلة اتجاهات سياسية: العدد العشرون أيلول – سبتمبر، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المانيا – برلين.

[8] **البريزات، رايق** (2020)، **النظرية الواقعية والسياسة الخارجية الامريكية**، مجلة العلوم السياسية والقانونية، العدد 2 المجلد 4 يناير/ كانون الثاني، المركز الديمقراطي العربي.

[9] **ساحلي، مبروك** (2020)، **التدخلات الخارجية وانعكاساتها الخارجية على أزمة اليمن**، جامعة أم البواقي، الجزائر.

[10] **الأحمدي، محمد** (2020)، **الامارات في اليمن: من دعم الشرعية الى تقويض ملامح الدولة**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

[11] **موسى، هاني** (2019)، **أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات**، مجلة سياسات عربية، العدد 37.

[12] **الذهب، علي،** (2019)، **خريطة التشكيلات المسلحة التابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسياسي، مركز الجزيرة للدراسات**، الدوحة.

[13] **الرميمة، عرفات** (2018)، **العدوان السعودي على الهوية الوطنية اليمني**، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، مجلة مقاربات سياسية، العدد (4) السنة الثانية يناير – يونيو.

[14] **السياغي، سامي محمد** (2018)، **الصراع الإقليمي والحرب على اليمن: مقومات الأدوار وفاعليتها**، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، مجلة مقاربات سياسية، العدد (4) السنة الثانية يناير.

[15] **حجر، أحمد** (2018)، **العدوان الاقتصادي على اليمن: الآثار والتداعيات وسبل المواجهة**، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، مجلة مقاربات سياسية، العدد (4) السنة الثانية يناير.

[16] **عبد الحي، أحمد تهامي** (2018)، **ظاهرة التبعية: أصولها – أبعادها – مآلاتها**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد الثاني – المجلد الخامس والخمسون.

[17] **عبد الفتاح، ماجد** (2018)، **المتحدث الرسمي باسم الرئاسة المصرية**، جريدة الشرق الأوسط،4/3/ 2018.

[18] **صلاح، مصطفى** (2018)، **عاصفة الحزم دلالات النجاح والاخفاق والمستقبل**، مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء.

[19] **محمد، مصطفى محمد صلاح** (2017)، **السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط "البحرين سوريا، واليمن نموذجاً"**، المركز الديمقراطي العربي.

[20] **المودع، عبد الناصر** (2016)، **التسوية السياسية في اليمن**، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

[21] **صبري، عبدالله** (2016)، **قراءة في خارطة مطامع تحالف العدوان على اليمن**، مركز الدراسات الاستراتيجية والاستشارية اليمني، مجلة مقاربات سياسية، العدد (1) السنة الأولى يوليو – ديسمبر.

[22] **الشنباري، سفيان محمود** (2015)، **السياسية السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

[23] **فرج، أنور محمد** (2007)، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.

[24] **هيكل، محمد حسنين** (2002)، **المقالات اليابانية**، دار الشروق، القاهرة، الطبعة (6).

[25] **الأغبري، أكرم عبد الملك** (1999)، **النزاع اليمني السعودي على الحدود**، مجلة الثوابت، العدد 17.

[26] **الظاهر، حسن** (1992)، **دراسات في تطور الفكر السياسي**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

[27] **مقلد، إسماعيل صبري** (1991)، **العلاقات السياسية الدولية – دراسة في الأصول والنظريات**، المكتبة الاكاديمية، القاهرة.

[28] **عبد الله، عبد الخالق** (1988)، **التبعية السياسية: الإطار النظري والواقع العربي**، المجلة العربية للدراسات الدولية، السنة الأولى – العدد الأول.

[29] **دوتيش، كارلو** (1982)، **تحليل العلاقات الدولية**، ترجمة محمود نافع، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

[30] **أباظة، إبراهيم دسوقي، والغنام، عبد العزيز** (1973)، **تاريخ الفكر السياسي**، دار النجاح للطباعة والنشر والتأليف والتوزيع، بيروت.

[31] **كافيرو، جورجيو** (2022)، **الاجندة التوسعية لدولة الامارات العربية المتحدة في اليمن تتجلى في سقطرى**، الشركة الاستشارية للمخاطر الجيوسياسية، واشنطن.

[32] **الشلفي، أحمد** (2020)، **السعودية واستراتيجية التوسع العسكري على الأرض اليمنية**، الموقع بوست.

[33] **قائد، عبد السلام** (2021)، **أوهام النفوذ...ما مصير التواجد العسكري الإماراتي في اليمن**، قناة بلقيس،الموقع:
https:llwww.old.belqees.net

[34] قناة الجزيرة نت (2017)، 17 – 07 – 2017م.

[35] موقع إخباري، أجراس اليمن، 17 – 2– 2022م.

[36] قناة الحرة، تاريخ الاطلاع في 2018/5/13م، على الرابط https:LLarbne.w5l2khavou

[37] الحدث العربي، 17 – 2– 2022م.

[38] المهرة بوست 31 – 12 – 2022م.

المراجع باللغة الإنجليزية:

[1] **Harrity, Casey and Shank, Michael**, (2015), **Security in Yemen Report** the Friends Committee on National Legislation Washington Friends Committee on National Legislation September.

[2] **Serrano, K**. (2011). **The trade-development nexus in EU-pacific relations**: Realism, dependence or interdependence? *Global Change,Peace and Security*, *23*(1), 89–112. https://doi.org/10.1080/14781158.2011.540097.

[3] **Tickner, A. B**. (2003). **Hearing Latin American voices in international relations studies**. *International Studies Perspectives*, *4*(4), 325–350. https://doi.org/10.1111/1528-3577.404001.

[4] **Walt, S. M**. (1998). **One World, Many Theories Where Are We Coming From? *Foreign Policy***, *Spring*, 29–46.

[5] **Hills, J.** (1994). **Dependency theory and its relevance today**: International institutions in telecommunications and structural power. *Review of International Studies*, *20*(2), 169–186.

[6] **Falode, A. J.** (2009). **The Theoretical Foundation of Realism**. *Nigerian Journal of International Affairs*, *35* (2), 35–47.